الحرب والدولار والوقود

صدمة ثلاثية تضرب الأسواق المصرية بموجة غلاء جديدة

شعبة الخضراوات:

الصقيع أزمة إضافية تهاجم المحاصيل

شعبة القصابين:

ضعف الثروة الحيوانية والاستيراد يرفعان اللحوم 15 %

عبد السلام الجبلي:

إنتاج الأسمدة مستقر وبكامل طاقته

سمير النجار:

المصدرون يواجهون خنقة في السيولة

فهمي جليلة:

النولون أصبح أعلى من قيمة البضائع

شعبة الدواجن:

الأعلاف تمثل 75% من تكلفة الإنتاج والطن زاد 3000 جنيه

عالم المال

ندعم قرارك

• الإصدار الثاني • السنة الحادية والعشرون • العدد: 882 • الأحد 15 مارس 2026 م

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

رئيس شعبة المخابز بالغرفة التجارية:

سعر الرغيف المدعوم ثابت عند 20 قرشا ولا زيادة إلا بقرار سيادي

رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية:

المخزون يضمن استقرار السوق حتى يناير 2027.. ولا مؤشرات على ارتفاع الأسعار

أسامة كمال وزير البترول الأسبق لـ«عالم المال»:

البترول تتبنى استراتيجية طموحة لزيادة الإنتاج المحلي بسيناء والصحراء الغربية والبحر المتوسط

مصر تراهن على الطروحات الحكومية لتنشيط البورصة وجذب الاستثمار ودعم الجنيه

السيولة تعود بقوة لسوق المال والمؤشرات تترقب مرحلة صعود جديدة

المعادن الرابح الأكبر من الأزمات الجيوسياسية والبورصة تبحث عن توازن جديد

المؤشر ص03

تباطؤ الصادرات وزيادة المعروض والركود

3 سيناريوهات تحسم مصير أسعار الذهب

توقعات بعودة «المركزي» إلى سياسة التشديد.. كيف تواجه الدولة تأثير «التضخم المستورد»؟

التصعيد في الخليج يعيد تسعير المخاطر عالميًا.. قفزة مرتقبة في أقساط التأمين البحري تصل إلى 50 %

بنوك وتأمين ص07

دعوات لوقف تصدير السلع الحيوية في مصر.. و«جمارك المستوردين» تحذر من تأثر تدفقات الدولار

صناعة وتجارة ص03

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى
إشراف
مهند الحامدى
إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد
الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز
تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم
الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي
التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

إصابة خزانات الوقود في ميناء صلالة

سوق الطاقة تشتعل

صدمة الحرب تضرب أسعار الوقود في مصر

اتخذت الحكومة قرارًا طارئًا برفع أسعار الوقود بمقدار ثلاثة جنيهات، ما أربك حسابات الأسر المصرية، خاصة خلال شهر رمضان، وموسم عيد الفطر، بعد أن كانت الحكومة قد أعلنت مسبقًا تثبيت الأسعار حتى أكتوبر المقبل، إلا أن تطورات الحرب الجارية في الشرق الأوسط أجبرت على تعديل هذه السياسة.

وقال حسن نصر، رئيس شعبة المواد البترولية باتحاد الغرف التجارية، إن الوضع العالمي أصبح صعبًا للغاية في ظل تهديدات أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب وإغلاق مضيق هرمز، الذي يتحكم في مرور نحو ٢٥٪ من النفط العالمي، ما سيؤثر فورًا على دول مثل أستراليا وكوريا واليابان التي تعتمد على نفط الخليج، مشيرًا إلى أن مصر لم تظل بمعزل عن هذه التطورات، حيث ارتفع سعر البرميل إلى ٩٣ دولارًا وما زالت الارتفاعات مستمرة مع استمرار الحرب.

وأضاف نصر أن العالم يمر بحالة رعب حقيقية من أزمة الطاقة القادمة، مشيرًا إلى أن عدة عوامل سلبية دفعت الحكومة إلى رفع أسعار الوقود، من بينها ارتفاع سعر الدولار إلى ٥٣ جنيهًا وسحب الأموال الساخنة من مصر، إلى جانب اضطرابات أسواق النفط العالمية.

وأكد أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لمعالجة الأزمة دون تحميل المواطن أعباء إضافية، مشيرًا إلى تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بشأن مراجعة الأسعار إذا استقرت الأوضاع وانخفضت أسعار النفط عالميًا، وتفعيل آلية متابعة يومية لتطورات الأسواق العالمية مع التركيز على أسعار الطاقة والتدفقات المالية الدولية في ظل التطورات العسكرية.

بدوره قال المهندس أحمد أبو جنيدي، خبير الطاقة، إن رفع أسعار الوقود جاء نتيجة ظروف استثنائية على مستوى العالم، حيث أدى توقف حركة الملاحة وإغلاق مضيق

حسن نصر:

الزيادة قرار اضطراري والوضع الاقتصادي الدولي صعب

هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا، مؤكدًا أن الحكومة تتابع جداول التوريد والتعاقدات اليومية للمنتجات البترولية وتستفيد من الترتيبات التحوطية السابقة لتقليل تأثير الارتفاعات العالمية.

وأوضح أبو جنيدي أن الحكومة تنسق مع الشركاء الدوليين لضمان انتظام الإمدادات ورفع معدلات الإنتاج المحلي، بالتوازي مع التعاون مع البنك المركزي لتعزيز الموارد من النقد الأجنبي من خلال المؤسسات المالية الدولية وتحريك الأسواق العالمية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة المتغيرات العالمية.

وأشار إلى أن الحكومة تسعى من خلال منظومة الحماية المجتمعية إلى الحد من التداعيات الاجتماعية للتطورات الاقتصادية، حيث قررت مد العمل بزيادة الدعم النقدي لمستفيدي برنامجي «تكافل وكرامة» والأسر الأولى بالرعاية من حاملي البطاقات التموينية لمدة شهرين إضافيين،

أحمد أبو جنيدي:

تنسيق مستمر مع الشركاء الدوليين لضمان انتظام الإمدادات

إلى جانب خطوات لترشيد الإنفاق داخل الجهات الحكومية، تشمل استهلاك الطاقة والمركبات والمعدات كثيفة الاستهلاك، وضبط تشغيل اللوحات الإعلانية والإنارة في الشوارع.

وأكدت الحكومة التزامها بتحمل جزء من تكاليف التعامل مع الأزمة، حيث صدر قرار برئاسة مجلس الوزراء لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتأجيل النفقات غير العاجلة، والحد من السفر والمؤتمرات والفعاليات، وضبط الإنفاق الاستثماري مع التركيز على المشروعات القريبة من الانتهاء.

كما تعتزم الحكومة تنفيذ توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بدراسة إحالة المتلاعبين بالأسعار إلى القضاء العسكري لمنع رفع الأسعار أو التلاعب بها خلال هذه الظروف الاستثنائية، حفاظًا على استقرار الأسواق وحماية المستهلكين من تأثيرات الأزمة العالمية.

شيرين نوار

دعوات لوقف تصدير السلع الحيوية في مصر.. و«جمارك المستوردين» تحذر من تأثر تدفقات الدولار

نادت أصوات اقتصادية، خلال الأيام الماضية، عبر منصات التواصل الاجتماعي، بوقف تصدير المنتجات المصرية، وتحديدًا السلع الاستراتيجية، مثل: السكر، والأرز، والخضراوات، والزيوت الخام، وتوجيهها للاستهلاك المحلي، ما لم يكن هناك فائض كبير في الإنتاج المحلي يغطي احتياجات المواطنين.

هذه الدعوات تستهدف الحد من آثار الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، لا سيما في ظل توقعات الخبراء باستمرارها لفترة ليست قصيرة، بما تحمله من تداعيات عمليات سلبية على سلاسل الإمداد.

وقف التصدير ضرورة

ومن الأصوات التي نادت بوقف التصدير الخبير الإقتصادي حسن هيكل، والذي أثار جدلا حول وقف تصدير السلع الحيوية، مؤكدًا أن مصر وحكومتها مطالبة فورًا بوقف تصدير جميع السلع الحيوية وتوجيهها للاستهلاك المحلي، ما لم يكن هناك فائض كبير في الإنتاج المحلي يغطي احتياجات السكان.

وقال هيكل في تغريدة على حسابه بمنصة «إكس» «تويتر سابقًا»، إن وقف التصدير يجب ألا يقتصر على الخضراوات والفواكه، بل يشمل سلعًا مثل الأرز والسكر وزيت الطعام الخام، بالإضافة إلى الألبان وغيرها.

يرى هيكل أن تأجيل تصدير السلع الأساسية لعدة أسابيع لا يمثل مشكلة كبيرة في ظل توافر احتياطي نقدي أجنبي مرتفع حاليًا.

حسن هيكل:

يجب وقف تصدير المنتجات المصرية إلى الخارج هذه الأيام

لا يخدم الاقتصاد

في المقابل فإن هذه الدعوات لاقت اعتراضًا كبيرًا من قطاع المستوردين، مشيرين إلى أن الدولة في هذا التوقيت تحتاج إلى العملة الأجنبية «الدولار». ومن هؤلاء محمد العرجاوي، رئيس لجنة الجمارك بالشعبة العامة للمستوردين، والذي قال إن الدعوات لوقف التصدير لن تخدم الاقتصاد المحلي، خاصة أن الدولة في حاجة ملحة إلى تدفقات دولارية وعملة صعبة.

أضاف العرجاوي أنه لا يمكن وقف التصدير بشكل مطلق، إذ يتطلب الأمر أولًا تقدير حجم الإنتاج والفائض من المنتجات الحيوية والصناعية قبل اتخاذ أي قرارات، مشيرًا إلى

محمد العرجاوي:

وقف تصدير المنتجات المصرية لا يخدم الاقتصاد

أنه «في ظل التوترات الجيوسياسية المحيطة بمصر، قد تتحول الدولة إلى مستفيد على المدى الطويل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بمجال جوي وبري آمن، ما يؤهلها لأن تصبح ممرًا لدول الخليج».

ولفت رئيس لجنة الجمارك بالشعبة العامة للمستوردين إلى أن مثل هذه الدعوات قد تدفع المواطنين إلى التوجه لشراء وتخزين المنتجات الغذائية بدافع الخوف من نقص السلع وارتفاع أسعارها، وهو ما يؤدي فعليًا إلى ارتفاع الأسعار وخلق أزمة في الأسواق دون مبرر.

أسامة عبد الله

حسن الفندي رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات:

مخزون السكر يضمن استقرار السوق حتى يناير 2027.. ولا مؤشرات على ارتفاع الأسعار

انطلاق موسم سكر البنجر يعزز الإنتاج المحلي ويحقق توازنًا بين العرض والاستهلاك

قال حسن الفندي، رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات، إن سوق السكر المحلية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار بفضل توافر مخزون استراتيجي آمن يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي لفترة تصل إلى نحو ١٠ أشهر، مشيرًا إلى أن هذا المخزون يضمن استمرار توافر السلعة في الأسواق دون أي نقص.

تنويع مصادر الإمداد والتوسع في الإنتاج المحلي يحدان من تأثير التوترات الإقليمية

وفرة المخزون والتعاون بين أطراف المنظومة يدعم القدرة على مواجهة التحديات

مقترح إحالة المتلاعبين إلى القضاء العسكري رسالة ردع لمحترفي الاحتكار

وأشار في حوار له مع «عالم المال» ، إلى أن الإقبال على شراء السكر يرتفع عادة خلال المواسم والأعياد، خاصة مع زيادة تصنيع الحلويات والمخبوزات المرتبطة بهذه المناسبات، مثل كعك العيد والبسكويت والحلويات بجميع انواعها، ومع دخول الإنتاج الجديد من محصول سكر البنجر خلال هذه الفترة، وإلى نص الحوار..

بعد ارتفاع أسعار السكر العالمي.. كيف ترى وضع مخزون السكر المحلي حاليًا؟

إن المخزون الاستراتيجي من السكر في مصر مطمئن للغاية، حيث يكفي لتغطية احتياجات السوق المحلية لفترة زمنية تصل إلى ١٠ أشهر اي حتى شهر يناير ٢٠٢٧، وهو ما يمنح السوق قدرًا كبيرًا من الاستقرار، وهذا المخزون يساعد على مواجهة أي ظروف استثنائية قد تؤثر على حركة التجارة العالمية، خاصة في ظل اتساع رقعة التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

هل ساهمت وفرة الإنتاج المحلي في دعم استقرار السوق؟

الإنتاج المحلي يلعب دورًا مهمًا في استقرار السوق والأسعار ، خاصة مع انطلاق موسم إنتاج سكر البنجر خلال شهر مارس الجاري ، وذلك بالتزامن مع استمرار إنتاج سكر القصب، و هذه المنظومة الإنتاجية تسهم في زيادة المعروض داخل السوق المحلية، وتحقق توازنا واضحًا بين ما حجم الإنتاج والاستهلاك.

هل سيؤدي موسم عيد الفطر المبارك إلى زيادة الطلب على السكر؟

الإقبال على شراء السكر يرتفع عادة خلال المواسم والأعياد، خاصة مع زيادة تصنيع الحلويات والمخبوزات المرتبطة بهذه المناسبات، مثل كعك العيد والبسكويت والحلويات بجميع انواعها، ومع دخول الإنتاج الجديد من مخصول سكر البنجر خلال هذه الفترة يعزز المخزون المتوافر في الأسواق المحلية ، بما يسمح بتلبية الطلب بسهولة دون حدوث أي نقص سلعي.

هل هناك توقعات بارتفاع أسعار السكر قريبًا ؟

لا توجد في الوقت الحالي أي مؤشرات على زيادة أسعار السكر ، كما أن توافر كميات كبيرة من المخزون الاستراتيجي يحد بشكل كبير من أي ضغوط سعرية محتملة للسكر المحلي، كما أن وفرة المعروض تمنح الحكومة القدرة على إدارة السوق بكفاءة والحفاظ على استقرار الأسعار للمستهلكين وللقطاعات الصناعية التي تعتمد على السكر في إنتاجها الضخم.

وهل تؤثر التوترات الإقليمية على إمدادات السكر؟

مصر تعمل بشكل مستمر على تأمين احتياجاتها من السلع الأساسية عبر تنويع مصادر الإمداد، إلى جانب التوسع في الإنتاج المحلي، هذه السياسات تقلل بدرجة كبيرة من تأثير أي اضطرابات خارجية قد تؤثر على حركة التجارة أو الاستيراد كأوقات الحروب الصراعات الدولية .

كيف ترى مقترح إحالة المتلاعبين بالأسعار إلى المحاكمة من خلال القضاء العسكري ؟

يعد التوجه الذي أعلنه الرئيس عبد الفتاح السيسي الخاص بدراسة إحالة المتلاعبين بالأسعار إلى القضاء العسكري بمثابة رسالة قوية لضبط الأسواق، وكذلك ردع بعض التجار الذين قد يحاولون استغلال الأزمات أو توقعات ارتفاع الأسعار لتحقيق مكاسب مبالغ فيها في تلك الفترة ، حتى قبل حدوث أي زيادة فعلية في التكلفة.

هل يسهم تشديد الرقابة في ضبط الأسعار داخل الأسواق؟

تشديد الرقابة وتطبيق إجراءات حاسمة ضد المخالفين يسهمان في منع أي محاولات لرفع الأسعار دون مبرر، كما أن وجود رقابة فعالة يضمن انضباط السوق المحلية ويحمي المستهلك من أي ممارسات احتكارية وسوق سوداء .

كيف ترى قدرة السوق على مواجهة التحديات الحالية؟

السوق المحلية قادرة على التعامل مع أي تحديات بفضل وفرة المخزون والتوسع في الإنتاج المحلي، ولابد من تعاون جميع أطراف المنظومة الصناعية والتجارية للحفاظ على استقرار السوق وضمان استمرار توافر السلع الأساسية للمواطنين بأسعار عادلة في وقت الأزمات.

غادة نعيم

أسامة كمال وزير البترول الأسبق لـ«عالم المال»:

البترول تتبنى استراتيجية طموحة لزيادة الإنتاج المحلي بسيناء والصحراء الغربية والبحر المتوسط

اتجهت وزارة البترول والثروة المعدنية إلى تحفيز الشركاء الأجانب على زيادة معدلات البحث والاستكشاف وحفر آبار جديدة في سيناء والصحراء الغربية والبحر المتوسط، في محاولة جادة لتعزيز الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق المصري، وخفض فاتورة الاستيراد في ظل ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا نتيجة الحرب المشتعلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وفي هذا السياق، رصدت شركة بترويل للبترول ١٦٢ مليون دولار لاستكمال أعمال التنمية، تشمل حفر خمس آبار تنموية في حقول سيناء، بالإضافة إلى البئر الاستكشافية «شرق دينيس-1X» في منطقة امتياز التمساح وبئر «شمال نيدوكو-٢» في دلتا النيل. كما تواصل شركة بدرالدين للبترول خطتها لتنمية مناطق امتيازها في الصحراء الغربية، حيث نجحت في حفر البئر «BED ١٥-٣٥» استكمالا لتنمية كشف «BED ١٥-٣١».

وأظهرت اختبارات الإنتاج معدلات تتراوح بين ١٠ و١٥ مليون قدم مكعب غاز يوميًا، بالإضافة إلى ٣٠٠-٦٥٠ برميل متكثفات يوميًا، ما يسهم في رفع الاحتياطيات المؤكدة بالمنطقة من ١٥ مليار قدم مكعب إلى نحو ٢٥ مليار قدم مكعب من الغاز.

وقال الدكتور أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، وخبير الطاقة، إن الحكومة ممثلة في وزارتي البترول والكهرباء تتبنى استراتيجية طموحة لتحقيق طفرة كبيرة في الإنتاج المحلي من خلال حزمة إجراءات تشجع الشركات الأجنبية على زيادة إنتاجها عبر جدولة مستحقاتها وفق جدول زمني محدد، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة. وأشار إلى أن الشركات نجحت في الحفاظ على معدلات إنتاج قوية خلال النصف الأول من العام المالي الماضي، متجاوزة تحديات التناقص الطبيعي للحقول.

وأوضح كمال أن قطاع البترول أعلن عن إضافة آبار جديدة إلى خريطة إنتاج الغاز في البحر المتوسط والصحراء الغربية، مثل حقل غرب البرلس البحري التابع لشركة بتروويب إحدى شركات القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، وحقول بدر الدين التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول في البحر المتوسط. وأضاف أن البئر الثانية بحقل غرب البرلس تم إدراجها على خريطة الإنتاج عبر تسهيلات شركة البرلس للغاز، ما رفع إنتاج الحقل من ٢٥ إلى ٣٧ مليون قدم مكعب غاز يوميًا.

وتابع كمال أن الإنتاج من المخطط أن يرتفع إلى أكثر من ٧٠ مليون قدم مكعب يوميًا عقب ربط البئر الثالثة خلال الأيام المقبلة، فيما تم الانتهاء من حفر البئر الرابعة، وأظهرت نتائجها مؤشرات مبشرة، ويجري الاستعداد لإجراء الاختبارات التقييمية لها. كما تشمل خطة تنمية الحقل تنفيذ برنامج لحفر بئرين إضافيين على منصة «بابيرس» المرتبطة بمنصة «ويب»، في إطار تعظيم الاستفادة من موارد منطقة الامتياز وتسريع وتيرة الإنتاج.

وأشار كمال إلى أن خطة الإنتاج للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ تستهدف الوصول إلى ١٨٣ ألف برميل زيت مكافئ يوميًا، من خلال استراتيجية لتكثيف أنشطة الاستكشاف والحفر وتحسين إنتاجية الآبار باستخدام التكسير الهيدروليكي، وتطبيق برامج المراقبة اللحظية والصيانة الاستباقية، والذكاء الاصطناعي لتعظيم القدرة الإنتاجية وخفض تكلفة البرميل.

وأكد كمال على الأهمية الاستراتيجية لحقل ظهر كأحد الركائز الرئيسية لإنتاج مصر المحلي من الغاز الطبيعي، مشيرًا إلى أهمية التعاون مع الشركاء لتعظيم الاستفادة من إمكانات منطقة امتياز الحقل، وتطبيق تكنولوجيات المسح السيزمي الحديثة رباعية الأبعاد لتعزيز الرؤية تحت سطح البحر والوصول إلى موارد غاز جديدة، واتخاذ قرارات استثمارية لاستغلالها.

وأضاف كمال أنه يجري إعداد رؤية لتحديد الأماكن الواعدة وغير المستغلة في مناطق عمل الشركات، وتكثيف أنشطة الاستكشاف والحفر والإنتاج وفق أهميتها، مشيدًا بمشروع تعزيز إنتاج حقل ظهر الذي يهدف لدعم استدامة الإنتاج وتعظيم الاستفادة من موارد الحقل. وأشار إلى أنه من المقرر حفر أربع آبار إنتاجية إضافية في منطقة امتياز بدرالدين بهدف زيادة الإنتاج وتعظيم الاستفادة من الاحتياطيات المكتشفة، بما يعزز جهود وزارة البترول والثروة المعدنية في خفض الفاتورة الاستيرادية ودعم أمن الطاقة.

وأشاد كمال بنجاح حفر أول بئر استكشافية للغاز لشركة شل في العام الحالي بالبحر المتوسط، حيث أظهرت نتائج الحفر مؤشرات أولية محفزة بعد الوصول إلى العمق المستهدف البالغ ٢١١٥ مترًا، مما يعزز فرص تنمية موارد جديدة من الغاز في طبقة «سيريوس»، مع إمكانية اتخاذ قرار مبكر للتنمية خلال عام ٢٠٢٧.

وتعد هذه البئر أول بئر استكشافية تنفذها شركة شل خلال عام ٢٠٢٦ ضمن خطتها للتوسع في أنشطة استكشاف وإنتاج الغاز في مناطق امتيازها بالبحر المتوسط، حيث بدأت الشركة برنامج الحفر ببئري «مينا غرب ٢» و«سيريوس» في منطقة شمال شرق العامرية.

وكان المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، قد تفقد قبل أسابيع أعمال حفر الآبار في هذه المنطقة ضمن المتابعة المستمرة لجهود زيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي. وقد نجحت شركة شل وشريكتها كوفبيك الكويتية بالتعاون مع «إيجاس» في تعظيم الاستفادة من أعمال حفر بئر «مينا غرب ٢» للحصول على البيانات الجيولوجية والفنية الخاصة ببئر «سيريوس 1X»، ما أسهم في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف بعد تجنب حفر بئر إضافية لجمع هذه البيانات.

ومن المخطط ربط الاكتشاف الجديد بالإنتاج بحلول عام ٢٠٢٩ كمرحلة لاحقة لتطوير حقل «مينا غرب»، فيما تتواصل أعمال استكمال حفر بئر «مينا غرب ٢» تمهيدًا لبدء الإنتاج منه قبل نهاية العام الحالي.

شيرين نوار

بعد زيادة 17.5 %

تجار يطالبون بمراجعة تكاليف إنتاج دقيق «الكوثر» ودعوات لتدخل «التموين»

طالب تجار المواد الغذائية بسرعة تدخل الجهات المعنية لضبط سوق الدقيق بعد الزيادة الأخيرة في أسعار دقيق «الكوثر» التابعة لشركة مطاحن ومخابز القاهرة، مؤكدين أن الارتفاع المفاجئ أربك حسابات البيع في الأسواق المحلية، تزامنا مع استهلاك شهر رمضان واستعدادات عيد الفطر المبارك حيث يشهد عادة زيادة كبيرة في استهلاك الدقيق والسلع الغذائية الأساسية.

كما وجه التجار مذكرة لكلًا من وزارة التموين والشركة القابضة للصناعات الغذائية من أجل مراجعة تكاليف الإنتاج داخل المطاحن التابعة للدولة، وعلى رأسها شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة، من أجل التعرف على الأسباب التي أدت إلى هذه القفزة السعرية المفاجئة.

وكشف سيف النصر رئيس اتحاد بدالي التموين، أن الشركة المنتجة لدقيق «الكوثر» قامت برفع أسعار المنتج خلال فترة قصيرة للغاية، حيث وصلت نسبة الزيادة إلى حوالي ١٧,٥% خلال يومين فقط، موضحا أن هذا التحرك السريع في الأسعار جاء مفاجئًا للتجار الذين يعتمدون على هذا النوع من الدقيق في تلبية احتياجات المستهلكين، خاصة أنه يعد من الأنواع المعروفة بجودتها وانتشارها الواسع في الأسواق المحلية.

وأشار إلى أن سعر طن الدقيق «الزيرو» كان قد قفز إلى نحو ٢١ ألفًا و٧٥٠ جنيهًا، بعدما كان يباع قبل أيام قليلة فقط بنحو ١٨ ألفًا و٥٠٠ جنيه، وهو ما يمثل فارقًا كبيرًا في التكلفة بالنسبة لتجار الجملة والتجزئة، مؤكدا أن هذه الزيادة غير المتوقعة وضعت الكثير من التجار أمام تحديات جديدة تتعلق بتحديد أسعار البيع للمستهلكين، خصوصًا مع تزايد الطلب على الدقيق خلال هذه الفترة من العام.

وتابع خلال حديثه، الزيادة في سعر الطن لم تتوقف عند حدود التعاملات بين الشركات والتجار، بل انعكست سريعًا على الأسعار التي يدفعها المواطنون عند شراء الدقيق من المحال والأسواق، فبعد أن كان سعر الكيلو يتراوح بين ١٨,٥ و٢١ جنيهًا، ارتفع في بعض المناطق ليصل إلى نحو ٢٥ جنيهًا، ومن المتوقع ارتفاعه مع اشتعال الأحداث الجيوسياسية أيضا.

كما أشار إلى أن هذه القفزة في الأسعار جاءت في توقيت حساس للغاية، حيث يبدأ المستهلكون في زيادة مشترياتهم من الدقيق لاستخدامه في إعداد الخبز والمخبوزات المنزلية خلال شهر رمضان، وعيد الفطر المبارك، و أن أي زيادة في أسعار الدقيق تنعكس بشكل مباشر على تكلفة إعداد العديد من الأطعمة التي تعتمد عليه كعنصر أساسي.

وأكد اتحاد البدالين، أنه يتابع حركة ضخ الدقيق في الأسواق بشكل مستمر للتأكد من عدم حدوث أي نقص في المعروض، موضحا أن الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو الحفاظ على استقرار السوق وتوفير السلع الأساسية للمواطنين دون حدوث قفزات سعرية مفاجئة قد تؤثر على قدرتهم الشرائية.

وكشف رئيس اتحاد بقالي التموين، أن الزيادة الأخيرة تسببت في حالة من الارتباك داخل عدد من منافذ التموين والمجمعات الاستهلاكية، فبعض التجار اضطروا إلى تعديل أسعار البيع فور وصول الكميات الجديدة من الدقيق بالأسعار المرتفعة، في حين فضل آخرون الانتظار حتى تتضح الصورة بشكل أكبر.

وأضاف أن الدقيق يعد من السلع الأساسية التي يعتمد عليها المواطنون بشكل يومي، لذلك فإن أي تغير في سعره ينعكس بشكل مباشر على ميزانية الأسر، خاصة في الفترات التي يزداد فيها الاستهلاك مثل شهر رمضان.

كما أشار إلى أن الكثير من المواطنين يلجأون خلال هذه الفترة إلى شراء الدقيق بكميات أكبر من المعتاد، سواء لاستخدامه في إعداد الخبز أو في صناعة المخبوزات والحلويات الرمضانية أو لتحضيرات كعك وبسكويت عيد الفطر ، وهو ما يجعل استقرار سعره أمرًا مهمًا للحفاظ على توازن السوق.

وأثارت هذه الزيادة المفاجئة تساؤلات عديدة بين التجار، خاصة أنها جاءت بعد توقف مؤقت في عمليات البيع استمر قرابة ٤٨ ساعة، ويقول بعض التجار إن هذا التوقف أعطى انطباعًا بوجود نقص في المعروض من الدقيق في السوق، قبل أن يتم الإعلان عن القائمة السعرية الجديدة التي أرسلتها الشركة إلى الموردين، كما أن التغيرات المفاجئة في أسعار السلع الأساسية قد تدفع بعض التجار إلى تعديل الأسعار بشكل سريع، وهو ما ينعكس في النهاية على المستهلك.

وطالب التجار الجهات المسؤولة بضرورة مراجعة هيكل تكاليف الإنتاج داخل المطاحن، لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الزيادة الأخيرة في أسعار الدقيق، مؤكدين أن الشفافية في توضيح أسباب ارتفاع الأسعار تساعد على تهدئة السوق وتجنب حالة القلق التي قد تنتشر بين المستهلكين.

كما شددوا على أهمية الحفاظ على استقرار أسعار مدخلات الإنتاج، لأن أي زيادة فيها تنعكس في النهاية على أسعار السلع الغذائية المختلفة التي تعتمد على الدقيق في تصنيعها.

اقترح عدد من التجار زيادة الكميات المطروحة من الدقيق بأسعار مناسبة داخل المعارض والمنافذ الحكومية، لتوفير السلع بأسعار مخفضة للمواطنين،

ويأمل التجار أن تسهم الإجراءات التي قد تتخذها الجهات المختصة في إعادة التوازن إلى السوق خلال الفترة المقبلة، خاصة مع استمرار الطلب المرتفع على الدقيق والسلع الغذائية خلال شهر رمضان و اندلاع أحداث الشرق الأوسط .

غادة نعيم

رئيس اتحاد بدالي التموين:

زيادة الأسعار أربكت المنافذ والمجمعات الاستهلاكية

خالد فكري رئيس شعبة المخابز بالغرفة التجارية لـ«عالم المال»:

سعر الرغيف المدعم ثابت عند 20 قرشًا ولا زيادة إلا بقرار سيادي

- المخزون الاستراتيجي من القمح يكفي 9 أشهر والدولة لديها بدائل لتأمينه
- حصة من الدقيق داخل كل مخبز تكفي 3 أيام لمواجهة أي طوارئ

قال خالد فكري، رئيس شعبة المخابز بالغرفة التجارية، إن سعر رغيف الخبز المدعم ما زال ثابتًا حتى الآن عند ٢٠ قرشًا حيث يتم صرفه عبر بطاقة التموين منذ يونيو ٢٠٢٤ بنفس السعر، وأي تعديل في السعر لا يتم إلا بقرار سيادي، في حين أن الدولة تتابع بشكل مستمر توافر مخزون القمح والدقيق لضمان استمرار إنتاج الخبز وبنفس السعر

- تنوع مصادر استيراد القمح يحمي مصر من تأثير التوترات الإقليمية
- «العيش السياحي» يُنتج من الدقيق الحر وسعره يتراوح بين جنيهين و3.25 جنيه
- تشغيل المخابز بنظام التناوب خلال عيد الفطر لضمان تلبية احتياجات المواطنين
- ارتفاع طفيف في استهلاك الخبز خلال العيد والمنظومة قادرة على تلبية الطلب

وأشار في حوار له مع «عالم المال»، إلى أن كل مخبز لديه حصة تأمينية من الدقيق تكفي لمدة ٣ أيام، ويتم الاحتفاظ بها داخل المخبز كإجراء احتياطي ويهدف هذا النظام إلى ضمان استمرار الإنتاج في حال حدوث أي تأخير في توريد الدقيق أو توقف أحد المطاحن بشكل مفاجئ.

وإلى نص الحوار..

بعد ارتفاع أسعار الدقيق والقمح.. هل هناك نية لزيادة سعر رغيف الخبز المدعم؟

سعر رغيف الخبز المدعم ما زال ثابتًا حتى الآن عند ٢٠ قرشًا، حيث يتم صرفه عبر بطاقة التموين منذ يونيو ٢٠٢٤ بنفس السعر، وأي تعديل في السعر لا يتم إلا بقرار سيادي، في حين أن الدولة تتابع بشكل مستمر توافر مخزون القمح والدقيق لضمان استمرار إنتاج الخبز وبنفس السعر.

كيف استعدت منظومة الخبز لاستقبال عيد الفطر المبارك؟

الدولة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية، واتحاد الغرف تعملان وفق خطة واضحة لتأمين احتياجات المخابز من القمح والدقيق، وهناك مخزونًا استراتيجيًا يكفي لنحو ٩ أشهر، هذا المخزون يضمن استقرار منظومة الخبز خلال ما تبقى من شهر رمضان وفترة عيد الفطر، كما يغطي الاحتياجات في المرحلة المقبلة دون أي مخاوف من نقص المعروض.

هل توجد استعدادات خاصة للمخابز لأي طوارئ في توريد الدقيق؟

كل مخبز لديه حصة تأمينية من الدقيق تكفي لمدة ٣ أيام، ويتم الاحتفاظ بها داخل المخبز كإجراء احتياطي، ويهدف هذا النظام إلى ضمان استمرار الإنتاج في حال حدوث أي تأخير في توريد الدقيق أو توقف أحد المطاحن بشكل مفاجئ.

هل أثرت التوترات الإقليمية على توفير القمح؟

الدولة لديها بدائل متعددة لتأمين احتياجاتها من محصول القمح، والجهات المعنية تتحرك سريعًا لتوفير الإمدادات من مصادر آمنة، عند حدوث أي أزمة سواء محلية أو عالمية ، لذلك الأوضاع السياسية أو الحروب في المنطقة لا تؤثر على توافر رغيف الخبز في مصر.

طبقا لقرارات وزارة التموين.. ما المواصفات القياسية لرغيف الخبز البلدي المدعم؟

الرغيف المدعم له مواصفات محددة يجب الالتزام بها، حيث أن وزنه يبلغ ٩٠ جرامًا، ويصل قطره إلى حوالي ٢٠ سنتيمترًا، ويكون دائري الشكل وغير متساوي الشطرين، وهي مواصفات معتمدة لضمان جودة المنتج المقدم للمواطنين والمستهلكين.

وما الفرق بين العيش البلدي المدعم والعيش السياحي؟

العيش السياحي يتم إنتاجه عبر استخدام الدقيق الحر المتوافر في السوق، لذلك تختلف أسعاره حسب المنطقة وتكلفة التشغيل، وسعر الرغيف قد يتراوح في بعض المناطق ما بين ٢ جنيه و٣,٢٥ جنيه، خاصة في المدن الجديدة أو المناطق ذات التكاليف المرتفعة.

هل تختلف أنواع الخبز المدعم بين المحافظات؟

هناك اختلافًا في شكل الخبز المدعم بين بعض المناطق، حيث ينتشر ما يُعرف بخبز «البرضا» في كل من محافظة القاهرة وبعض المناطق الشعبية، بينما يظهر نوع آخر يُسمى «المجر» في بعض المحافظات الساحلية من بينها على سبيل المثال محافظة الإسكندرية ومناطق تابعة لمحافظة البحر الأحمر.

وما خطة عمل المخابز خلال أيام عيد الفطر؟

خطة العمل خلال العيد تعتمد على تشغيل المخابز خلال العيد من خلال نظام الإجازات بالتناوب، بحيث يحصل نصف المخابز على إجازة خلال أول يومين من العيد بينما يستمر النصف الآخر في العمل لتلبية احتياجات المواطنين، وبعد ذلك يتم تبادل الأدوار بين المخابز، مع إتاحة الفرصة لمن يرغب في العمل طوال أيام العيد أيضا .

كيف تقيم استهلاك الخبز خلال أيام العيد؟

الطلب على الخبز قد يرتفع بشكل طفيف خلال أيام العيد في بعض المناطق، لكن المنظومة لديها القدرة على التعامل مع هذه الزيادة دون حدوث أي نقص في كميات الإنتاج.

ما أبرز التحديات التي تواجه أصحاب المخابز في الوقت الحالي؟

أصحاب المخابز يواجهون عدة تحديات مرتبطة بتكاليف التشغيل وهامش الربح المحقق لهم، إلا أن شعبة المخابز بالغرفة التجارية تتابع هذه الملفات بشكل مستمر وتلتقي بوزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور شريف فاروق لبحثها، كما تقوم الغرفة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الدعم الفني وحل المشكلات لضمان استمرار عمل المخابز بكفاءة طوال أيام العام.

غادة نعيم

توتر الملاحة بمضيق هرمز يرفع مخاطر شحن النفط ويهدد بارتفاع تكلفة الواردات

محمد علي إبراهيم:

تغير سعر النفط يضغط على فاتورة استيراد المنتجات البترولية

مع تصاعد التوترات في مضيق هرمز تتجه الأنظار إلى تداعيات محتملة على الاقتصاد العالمي في ظل كونه أحد أهم شرايين الطاقة، حيث يمر عبره أكثر من ٢٠ مليون برميل نفط يوميًا، إضافة إلى كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال، مما يجعله نقطة ارتكاز رئيسية في منظومة الإمدادات الدولية، ويعرض أسواق الطاقة العالمية وحركة التجارة البحرية الدولية لمخاطر متزايدة.

وحذر الدكتور محمد علي إبراهيم، خبير النقل الدولي واللوجستيات، من أن استمرار التصعيد قد يدفع بأسعار النفط إلى الاقتراب من مستوى ١٠٠ دولار للبرميل، نتيجة ما يعرف بعلاوة المخاطر التي تفرضها الأسواق تحسبًا لأي اضطراب في حركة الناقلات، مؤكدًا أن السوق تتفاعل مع التوقعات بقدر تفاعلها مع الإمدادات الفعلية، وأن أي شائعات أو تهديدات محتملة للسفن تزيد الضغوط على الأسعار بشكل فوري، وتنعكس على تكلفة الوقود والمنتجات البترولية عالميًا.

وأوضح إبراهيم أن أربع دول آسيوية تستحوذ على نحو ٧٦٪ من إجمالي النفط والغاز المار عبر المضيق، وتتصدرها الصين بنسبة تقارب ٣٨٪، تليها الهند بنحو ١٥٪، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية، وهو ما يعكس حجم التأثير المحتمل على الاقتصادات الكبري حال تعطل الإمدادات ولو بشكل جزئي.

وأشار إلى أن أي تعطل قصير المدى حتى. ولو لبضعة أيام. يمكن أن يرفع الأسعار ويضغط على سلاسل الإمداد، ويزيد من تكلفة الشحن والتأمين البحري، ويجعل حركة التجارة الدولية أكثر هشاشة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية.

وأشار إلى أن تداعيات الأزمة لا تقتصر على أسعار الخام، بل تمتد إلى قطاع النقل البحري، حيث بدأت شركات التأمين في إعادة تسعير المخاطر في منطقة الخليج، وارتفعت أقساط التأمين على السفن العابرة لمناطق التوتر بعد أن كانت تدور حول ٠,٢٥ بالمئة من قيمة السفينة، لتسجل زيادات قد تصل إلى ٥٠ بالمئة أو أكثر في بعض الحالات، خاصة ضمن تغطيات مخاطر الحرب، وهو ما ينعكس مباشرة على تكلفة الشحن وأسعار السلع عالميا، ويجعل الشركات مضطرة لإعادة حساب نفقاتها وتكلفة المنتجات التي تصل إلى الأسواق.

وفيما يتعلق بمصر، أكد إبراهيم أن التأثير سيكون في الأساس غير مباشر لكنه ملموس، إذ إن ارتفاع أسعار النفط يضغط على فاتورة استيراد المنتجات البترولية، ويؤثر على تكلفة الإنتاج والنقل محليا، كما أن زيادة تكاليف الشحن والتأمين قد تنعكس على أسعار السلع المستوردة بما يضيف ضغوطا تضخمية جديدة قد تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى خطط الشركات في التمويل والإنتاج، ويزيد من التحديات أمام الحكومة في ضبط الأسعار ودعم السلع الأساسية، وفي الوقت نفسه يحث على التفكير في حلول بديلة للطاقة ووسائل ترشيد الاستهلاك.

وأضاف أن حركة التجارة العالمية قد تشهد إعادة تموضع في مسارات النقل، وهو ما يضع قناة السويس في موقع استراتيجي مهم باعتبارها ممرًا آمنًا نسبيًا مقارنة بمناطق النزاع، ما قد يعزز من أهميتها في حال استمرار التوترات ويزيد من الاعتماد عليها كخط عبور آمن لنقل النفط والغاز والبضائع الأخرى إلى الأسواق العالمية، كما أن مصر قد تستفيد من زيادة الطلب على خدمات النقل البحري عبر القناة، كبديل آمن نسبيا لتجاوز المخاطر في مضيق هرمز.

وأكد أن السيناريو الحاسم يرتبط بمدة التصعيد، فاحتواء الأزمة سريعا قد يبقي التأثير في إطار موجة مؤقتة من الارتفاعات السعرية، أما إذا طال أمد التوتر أو اتسع نطاقه فإن الضغوط على أسواق الطاقة والنقل البحري ستتضاعف.

وأوضح أن هذا سينعكس بدوره على الاقتصادات المستوردة للطاقة، وفي مقدمتها مصر التي تتابع تطورات المشهد عن كثب في ظل اقتصاد عالمي شديد الحساسية لأي اضطراب في شريان الطاقة الأهم عالميًا، مما يجعل متابعة أسعار النفط وأسعار التأمين البحري أولوية استراتيجية للحكومة والقطاع الخاص على حد سواء، ويستدعي تنسيق الجهود لضمان استقرار الأسواق الداخلية وحماية المستهلكين من أي موجات تضخمية مفاجئة.

رشا يوسف باشا

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

اتحاد الغرف التجارية يعيد تفعيل غرفة عمليات الأزمات

التجارة العالمية تدفع فاتورة الصراع الأمريكي الإيراني واضطراب الملاحة يعصف بسلاسل الإمداد

في لحظة جيوسياسية شديدة الحساسية، تتحول التطورات العسكرية في الشرق الأوسط سريعًا إلى موجات ارتدادية تضرب الاقتصاد العالمي، وسلاسل التجارة الدولية، فمع اتساع رقعة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران، بدأت ممرات التجارة البحرية الحيوية تدخل دائرة الاضطراب، وعلى رأسها البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو ما أعاد إلى الواجهة واحدة من أخطر معادلات الاقتصاد العالمي، أمن الممرات البحرية يساوي استقرار الأسواق.

ومع اضطرار مئات السفن التجارية إلى تغيير مساراتها بعيدًا عن مناطق التوتر والالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، ارتفعت تكلفة النقل والتأمين بشكل ملحوظ، وامتدت زمن الرحلات البحرية لأسابيع إضافية، لتبدأ موجة جديدة من الضغوط التضخمية على السلع الأساسية في الأسواق العالمية، خصوصًا الحبوب والزيوت والسكر.

ولا تقف هذه التداعيات عند حدود التجارة الدولية، بل تمتد تدريجيًا إلى الاقتصادات الإقليمية والأسواق المحلية التي تعتمد بدرجات متفاوتة على حركة الاستيراد وسلاسل الإمداد العالمية. فالتوترات التي تعصف بالملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب لا تعني فقط ارتفاع تكلفة الشحن، بل تعني أيضًا إعادة تشكيل خريطة تدفقات السلع والطاقة حول العالم، وهو ما ينعكس في النهاية على أسعار الغذاء ومدخلات الإنتاج والوقود في العديد من الدول المستوردة.

ومع تصاعد الضغوط على تكاليف الشحن وأسعار الطاقة عالميًا، يتحرك المستوردون واتحاد الغرف التجارية لإعادة تقييم المشهد الاقتصادي، في محاولة لاحتواء التداعيات المحتملة وضمان استمرار تدفق السلع الأساسية إلى السوق المحلية، في وقت تفرض فيه اقتصاديات الحرب واقعًا جديدًا تتقدم فيه اعتبارات تأمين الإمدادات واستقرار الأسواق على بقية المؤشرات الاقتصادية التقليدية.

وحاليا بدأ المستوردون إعادة حساب تكاليفهم، وعلى رأسهم اتحاد الغرف التجارية، الذي بدأ في إعداد دراسات عاجلة لقياس حجم التأثير، بصفته المسؤول عن التجار في الأسواق المحلية استعدادًا لرفع توصياته إلى الحكومة. وخلال الأسبوع الماضي قرر مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية إعادة تفعيل غرفة عمليات الأزمات، مع تشكيل لجنة من كبار الخبراء لاقتراح الإجراءات الاستباقية الواجبة.

وبحسب أحد المستوردين بغرفة القاهرة التجارية، في تصريحات لـ«عالم المال»، فإن قائمة السلع المتأثرة حتى الآن تضم الذرة الصفراء وفول الصويا والأعلاف والزيوت النباتية والقمح ونخالة القمح، بالإضافة إلى اللحوم المستوردة، مدفوعة بتضافر عوامل دولية ومحلية، أبرزها صعود البورصات العالمية وارتفاع تكلفة العملة الأجنبية، إلى جانب تعقيدات لوجستية مستجدة.

ويقول مصطفى المكاوي، عضو اتحاد الغرف التجارية ورئيس شعبة المستوردين بغرفة كفر الشيخ التجارية، إن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران سيكون لها تداعيات على قطاع الاستيراد والتصدير خلال الفترة المقبلة، خاصة مع إغلاق باب المندب وتهديدات بإغلاق مضيق هرمز، وهو ما يؤثر على سير التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وكل البضائع التي تأتي من شرق آسيا، وفي القلب منها مصر.

وأضاف المكاوي، في تصريحات لـ«عالم المال»، أنه بعد التهديدات بإغلاق مضيق هرمز وباب المندب تتحول وسائل النقل المحملة بالبضائع إلى طريق رأس الرجاء الصالح، والذي يستغرق وقتًا أطول من الزمن بالإضافة إلى التكلفة العالية، مشيرًا إلى أن البضاعة كانت تأتي في مدة تتراوح بين ١٥ يومًا وأسبوعين، أما بعد هذا التحول والتغيير في خط السير فستستغرق البضاعة مدة قد تصل إلى شهرين، أي نحو ٦٠ يومًا، وبالتالي تزيد الأعباء على المستورد وعلى سلاسل الإمداد والتكلفة الفعلية للحاويات المتجهة إلى مصر، مشيرًا إلى أننا في مصر لن نشعر بهذا التأثير حاليًا أو في الوقت الراهن، ولكن بعد عدة

رئيس شعبة المستوردين:

الحرب لها تداعيات على قطاع الاستيراد والتصدير

شهور عند استيراد بضاعة جديدة.

وتابع رئيس شعبة المستوردين أن مصر لديها حاليًا مخزون استراتيجي لكافة السلع الاستراتيجية والأساسية يكفي لمدة ٦ أشهر، وأن الحكومة كانت قد اتخذت خطوة استباقية بالتعاون مع الجهات المعنية واتحاد الغرف التجارية والمستوردين لتأمين مخزون استراتيجي لكافة المنتجات الأساسية والسلع الغذائية، وبالتالي فالأمور مستقرة في الأسواق وجميع السلع الغذائية متوفرة بشكل مطمئن، منوها إلى أنه إذا استمرت الحرب الأمريكية الإيرانية أكثر من ذلك فستكون هناك خطط أخرى بديلة.

وأشار إلى أن اتحاد الغرف التجارية قرر إعادة تفعيل غرفة عمليات الأزمات للمتابعة اللحظية للآثار الاقتصادية للحرب الجارية في الخليج وأوكرانيا، مع تشكيل لجنة من كبار الخبراء لاقتراح الإجراءات الاستباقية الواجبة.

وتابع أنه في إطار دور اتحاد الغرف التجارية في الحفاظ على توافر السلع ومستلزمات الإنتاج واستقرار الأسواق، ورفع التوصيات الاستباقية العملية لمتخذي القرار في الدولة، وذلك استنادًا إلى خبرات الغرف التجارية في التعامل مع آثار الحروب العالمية، ثم حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣ وأحداث ٢٠١١ وثورة ٢٠١٣ ووباء كوفيد ١٩ ثم الحرب الروسية الأوكرانية، قرر مجلس إدارة الاتحاد إعادة تفعيل غرفة عمليات الأزمات مع تشكيل لجنة من كبار الخبراء لاقتراح الإجراءات الاستباقية الواجبة.

ولفت إلى أن الظروف الحالية، التي نأمل ألا تطول، تستدعي العمل الاستباقي الفوري على تنويع مناشئ السلع ومستلزمات الإنتاج لضمان استمرار تدفقها في ظل تعطل العديد من سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين من بعض المناشئ التقليدية.

غرفة القاهرة التجارية:

البضائع ستستغرق مدة 60 يومًا مما يزيد الضغوط على المستوردين

وأكد أنه في ظل اقتصاديات الحرب، وهو الموقف الحالي، فالأساس هو ضمان الوفرة من كافة السلع، كما أن مؤشرات الاقتصاد الكلي، رغم أهميتها، تأتي في المقام الثاني، ولكن يجب التعامل مع كل ما يؤثر فيها على التوازي.

وأكد أن رئيس الاتحاد أحمد الوكيل شدد على أنه في هذه المرحلة يجب إعطاء أولوية مطلقة لمدخلات الإنتاج من خلال الإفراج الفوري والسريع عنها مع تقليص الإجراءات غير الضرورية مؤقتًا، وتخصيص مسار جمركي عاجل للصناعات ذات الأثر الواسع على السوق، مع مراجعة مؤقتة لتدابير الحماية المؤثرة على مستلزمات الإنتاج من خلال تقييم عاجل لأثر رسوم مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية على المدخلات بهدف دراسة التعليق الجزئي أو استثناءات انتقائية لمستلزمات الإنتاج لمدة محددة.

وعن تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية على العقود الآجلة بالنسبة للمستوردين والموردين، أكد عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية أنه بالنسبة للعقود الآجلة ستتأثر نتيجة لظروف الحرب، خاصة في رسوم وتكلفة النقل والشحن والتأمين بعد إغلاق باب المندب وتهديدات مضيق هرمز، مشيرًا إلى أن اتحاد الغرف التجارية يمثل ترمومترًا للسوق المحلية ومنتشر في ٢٧ محافظة ومنوط بتوجيه الحكومة لما يحدث في الأسواق وطرح مقترحات استباقية ومستقبلية وحلول عند الأزمات.

ولفت إلى أنه يتم القيام برصد يومي للأسعار العالمية للسلع الأساسية وأسعار الشحن والتأمين، ورصد سلاسل الإمداد المتعطلة، كما تم التواصل مع الاتحادات النظيرة وغرف التجارة الدولية لتحديد موردين من مناشئ جديدة للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج تراعي عدم ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، لاقتراح إحلال الواردات في حالة تعطل الشحن من المناشئ التقليدية أو ارتفاع تكاليفها.

التصديري للصناعات الهندسية:

الصادرات المصرية ستتأثر سلبًا باستمرار المعركة

من ناحيته قال سيد النواوي، عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية ورئيس شعبة المستوردين السابق بالغرفة ومستورد لحوم، إن الحرب الأمريكية الإيرانية سيكون لها تداعيات في الأسعار والكميات المستوردة، خاصة بعد إغلاق باب المندب والتهديدات بإغلاق مضيق هرمز نتيجة لهذه الحرب، وبالتالي سيحدث ارتفاع في تكلفة النقل والتأمين أيضا مع ارتفاع الأسعار العالمية وسعر الدولار، وستنعكس هذه التكلفة على البضائع والكميات المستوردة وفي النهاية سترتفع الأسعار.

وأضاف النواوي أن تداعيات هذه الحرب ستظهر بعد أسابيع مقبلة وليس الآن، رغم أن هناك سلعًا ارتفعت أسعارها في السوق مثل: اللحوم، ولكن ذلك بسبب ضعف القوة الشرائية في الأسواق المحلية وليس نتيجة مباشرة لتداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية التي ستظهر آثارها بعد فترة، مشيرًا إلى أن قطاع التغليف والتعبئة مثل: أكياس البلاستيك والعلب سيتأثر أيضا وسترتفع أسعاره.

ونوه عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية إلى أن تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية ستظهر بشكل أكبر مع دخول عيد الأضحى المبارك خلال الشهور المقبلة، وتحديدًا في قطاع استيراد اللحوم، مشيرًا إلى أن مصر تستورد ما يقرب من ٦٠٪ من حجم استهلاكها من اللحوم، خاصة مع ارتفاع أسعار اللحوم البلدي التي تراوحت في السوق بين ٤٥٠ و٥٠٠ جنيه في بعض المناطق نتيجة قلة المعروض من تربية المواشي وارتفاع أسعار الأعلاف بسبب زيادة سعر الدولار.

وأشار إلى أن هناك أعباء كثيرة على المستورد والتاجر، خاصة مع إجراءات وتطبيق ما يسمى بالتحول الإلكتروني، في ظل أن نسبة كبيرة من التجار والمحال التجارية ليست لديها بنية تحتية مجهزة للتحول الرقمي واستخراج الفاتورة الإلكترونية التي فرضتها الحكومة على التجار، قائلا إن الثقافة الإلكترونية لدى التاجر وصاحب المحل ما زالت ضعيفة جدًا، وكلها تعقيدات وأعباء تضاف على التاجر.

وأوضح أنه ليس لدينا تجارة كبيرة إلا في شركات معينة، لكن عندما يأتي الأمر إلى تاجر بسيط صاحب كشك أو محل صغير وتُفرض عليه أنظمة إلكترونية من أجل الضرائب وهو لا يجيد القراءة والكتابة ورأس ماله يتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألف جنيه، فكيف ينشئ نظامًا إلكترونيًا ومحاسبيًا بتكلفة قد تتجاوز رأس مال تجارته لتصل إلى ٤٥ أو ٥٠ ألف جنيه.

وفي سياق متصل أكد الدكتور عمرو السمدوني، سكرتير عام شعبة النقل الدولي واللوجستيات بغرفة القاهرة التجارية، أن التطورات العسكرية المرتبطة بالحرب الإيرانية تضع قناة السويس ضمن المناطق المتأثرة بالتوترات الإقليمية، خاصة في ظل حساسيتها باعتبارها أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر وممرًا لنحو ١٥٪ من حركة التجارة العالمية.

وأوضح السمدوني أن المخاطر لا تقتصر على القناة ذاتها، بل تمتد إلى اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو ما يدفع بعض شركات الشحن العالمية إلى إعادة توجيه مسارات السفن بعيدًا عن المنطقة تحسبًا للمخاطر الأمنية وارتفاع تكاليف التأمين.

وأشار إلى أن هذا التحول في خطوط الملاحة البحرية يؤدي عادة إلى زيادة تكاليف التأمين والشحن، وقد ينعكس في صورة تراجع نسبي في أعداد السفن العابرة للقناة، بما قد يضغط على إيراداتها وتدفقات النقد الأجنبي، وهو ما ينعكس بدوره على الاحتياطي النقدي.

شعبة النقل الدولي:

تحول خطوط الملاحة البحرية يؤدي لزيادة تكاليف التأمين والشحن

وفي هذا السياق أعلنت شركة الشحن الدنماركية ميرسك تعليق الإبحار عبر قناة السويس ومضيق باب المندب في الوقت الراهن، مع تحويل مسار رحلتي ME١١ و MECL إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

وبيّن السمدوني أن قناة السويس حققت إيرادات بلغت نحو ٤٤٩ مليون دولار منذ بداية العام الجاري مع عبور ١٣١٥ سفينة بحمولات صافية تقدر بنحو ٥٦ مليون طن، مقارنة بإيرادات بلغت ٣٦٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وفق تصريحات رئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع.

ولفت إلى أن مصر تكبدت خسائر كبيرة في إيرادات القناة منذ اندلاع حرب غزة نتيجة تحويل مسارات السفن بعيدًا عن البحر الأحمر، حيث قدّر الرئيس عبد الفتاح السيسي حجم الخسائر بنحو ٨ مليارات دولار بسبب الهجمات التي استهدفت السفن التجارية في المنطقة.

وحسب رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية المهندس شريف الصياد، فإن منطقة الخليج ستكون أحد أبرز الوجهات التصديرية المتأثرة بالصراع الحالي، خاصة أسواق السعودية والإمارات، واللتين تعدان أهم الأسواق المستوردة للصناعات الهندسية المصرية.

وأضاف الصياد أن تحويل وجهات التصدير إلى أسواق أخرى مثل أوروبا لن يعوض التراجع في الأسواق الرئيسية حال استمر الصراع لفترة طويلة، مشيرًا إلى أن الصادرات المصرية بشكل عام ستتأثر سلبًا باستمرار الوضع الحالي، والذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف شحن البضائع وارتفاع أسعار الخامات المستوردة خاصة الواردة من الصين.

وتابع الصياد أن الآثار السلبية الناتجة عن استمرار الحرب لن تضر مصر فحسب، بل ستكون قريبة من الآثار السلبية التي نتجت عن انتشار فيروس كوفيد ١٩ مطلع عام ٢٠٢٠ على العالم أجمع.

وأضاف أن استمرار الصراع لأكثر من أسبوع قد يتسبب في زيادة سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بمستويات أكبر، وهو ما سيخدم الصادرات بالتأكيد، لكن في الوقت نفسه سيكون له آثار سلبية على أسعار السلع في الأسواق المحلية.

واعتبر رئيس المجلس أنه من السابق لأوانه أن تطلب القطاعات التصديرية أي حوافز أو دعم خاص من الحكومة في ظل الظروف الحالية، لكن في حال استمر الصراع وغيرت الخطوط الملاحية أسعارها فمن الممكن أن يطلب المصدرون دعمًا إضافيًا للشحن.

أسامة عبد الله

استمرار الصراع في الشرق الأوسط يهدد سلاسل الإمداد ويرفع تكاليف الإنتاج

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين على أن أي تصعيد عسكري في منطقة الشرق الأوسط ينعكس بشكل سلبي على حركة التجارة والصناعة في العديد من الدول، ومن بينها مصر، خاصة إذا طال أمد الصراع، مؤكدين أن التعامل مع أي تداعيات اقتصادية يتطلب مجموعة من الإجراءات الاستباقية، من بينها تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. مطالبين بدعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرًا بارتفاع التكاليف وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد المحلية، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة، إضافة إلى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر تأثرًا بارتفاع الأسعار.

عبد المنعم السيد:

القفزات الكبيرة بأسعار الطاقة العالمية تنعكس سلبا على الاقتصاد

رشاد عبده:

يجب تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة التطورات وتوفير احتياطي من الدولار ومدخلات الإنتاج

وفي ضوء ذلك قال الدكتور عبدالمنعم السيد، الخبير الاقتصادي ومدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية، إن أي القفزات الكبيرة في أسعار الطاقة عالميًا تنعكس سلبا على قطاعات الإنتاج المختلفة، وفي مقدمتها الزراعة والصناعات الغذائية.

وأوضح أن النشاط الزراعي يعتمد بشكل كبير على الوقود والأسمدة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي عادة إلى زيادة تكلفة الأسمدة والطاقة المستخدمة في العمليات الزراعية، ومع زيادة تكاليف الإنتاج، قد تنتقل هذه الزيادات تدريجيًا إلى أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية ، ما يرفع العبء على المستهلكين.

وأشار السيد إلى أن حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي غالبًا ما تدفع المستثمرين إلى توخي الحذر عند توجيه استثماراتهم نحو الأسواق الناشئة، وهو ما قد يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسعى مصر إلى جذبها خلال الفترة المقبلة.

وأكد أن قدرة الاقتصاد المصري على التعامل مع هذه التحديات ستعتمد بدرجة كبيرة على سرعة التحرك الحكومي وفاعلية السياسات الاقتصادية في احتواء أي آثار سلبية محتملة.

بينما أوضح الخبير الاقتصادي رشاد عبده، أن حجم التأثير المتوقع على الاقتصاد المصري، خاصة في قطاعي الصناعة والتجارة، يرتبط بشكل أساسي بمدة استمرار الأزمة العالمية وأمد الحرب بين أمريكا وإيران.

وقال إن انتهاء التوترات في فترة قصيرة قد يقلل من الآثار السلبية، بينما قد يؤدي استمرارها لفترة طويلة إلى تحديات اقتصادية أكبر، مشيرا إلى أن استمرار الصراع قد يؤدي إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، وهو ما قد يرفع تكاليف الشحن والنقل والتأمين.

وأوضح أن هذه الزيادات قد تنعكس على تكلفة الصادرات المصرية، ما قد يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ويؤثر على حجم المبيعات.

وتابع، لا يقتصر التأثير على الصادرات فقط، بل يمتد إلى الواردات أيضًا، حيث يمكن أن ترتفع تكلفة استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والمنتجات النهائية نتيجة ارتفاع تكاليف النقل والشحن، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار عدد من السلع داخل السوق المحلية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على مكونات مستوردة.

ولفت عبده إلى أن استمرار التوترات العسكرية قد يؤدي إلى ضغوط على سوق الصرف، خصوصًا إذا تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل أو خرجت بعض رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة.

وأوضح أن هذا الأمر قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، وهو ما قد يؤثر بدوره على توافر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الخام ومدخلات الإنتاج.

واستكمل حديثه قائلا: إن ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا قد يرفع تكلفة الإنتاج في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الغاز والطاقة، وهو ما قد ينعكس في النهاية على أسعار المنتجات في الأسواق المحلية.

وطالب عبده بضرورة الاستعداد المبكر لأي تداعيات اقتصادية محتملة، مشددًا على ضرورة توفير احتياطيات مناسبة من الدولار والطاقة ومدخلات الإنتاج، مقترحا تشكيل لجنة اقتصادية متخصصة لمتابعة تطورات الأوضاع بشكل مستمر، ووضع سيناريوهات عملية للتعامل مع أي تحديات قد تؤثر على الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة.

غادة نعيم

تباطؤ الصادرات وزيادة المعروض والركود.. 3 سيناريوهات تحسم مصير أسعار الذهب

شهدت أسواق الذهب العالمية خلال الفترة الأخيرة حالة من التذبذب الواضح في الأسعار، تزامنًا مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث سجل المعدن الأصفر ارتفاعات ملحوظة خلال الأسبوع الماضي، قبل أن يتراجع مرة أخرى مع قوة الدولار وتغير توجهات المستثمرين في الأسواق العالمية.

وفي ضوء ذلك قال المهندس هاني ميلاد، رئيس شعبة الذهب بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن الأسعار لم تحقق القفزات الكبيرة التي توقعها كثيرون مع اندلاع التوترات العسكرية في المنطقة، ولكن تحركات الذهب خلال الفترة الماضية تأثرت بعدة عوامل اقتصادية في الوقت نفسه، وهو ما أدى إلى الحد من مكاسبه رغم الظروف العالمية التي عادة ما تدعم صعوده.

وأشار ميلاد، إلى أن ارتفاع أسعار النفط عالميًا لعب دورًا مهمًا في تغير اتجاهات المستثمرين، حيث اتجه كثير منهم إلى الاحتفاظ بالسيولة النقدية تحسبًا لزيادة تكاليف الطاقة، كما ساهم ارتفاع قيمة الدولار في الحد من ارتفاع الذهب، إذ يؤدي صعود العملة الأمريكية غالبًا إلى تقليل جاذبية المعدن النفيس كأداة استثمارية، خاصة لدى المستثمرين في الأسواق العالمية.

ولفت رئيس شعبة الذهب إلى أن الأسعار شهدت تحسنًا محدودًا في نهاية تداولات الأسبوع بعد صدور بعض البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة، كما أن هذه المؤشرات ساهمت في دعم الذهب بشكل مؤقت، لكنها لم تكن كافية لإحداث موجة صعود قوية في ظل الضغوط الاقتصادية الحالية.

وأضاف ميلاد، أن بعض البنوك المركزية قد تتجه خلال الفترة المقبلة إلى بيع جزء من احتياطياتها من الذهب بهدف توفير السيولة النقدية، خاصة في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق العالمية، ومثل هذه الخطوات قد تؤثر على حركة الأسعار في الأسواق الدولية إذا تم تنفيذها على نطاق واسع.

وأكد رئيس شعبة الذهب أن المشهد الاقتصادي العالمي لا يزال غير واضح، ما يجعل توقع اتجاه محدد للأسعار أمرًا صعبًا في الوقت الحالي، وتحركات الذهب خلال المرحلة المقبلة ستظل مرتبطة بتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية عالميًا، إضافة إلى مسار التوترات في المنطقة.

هاني ميلاد:

صعود الدولار يقلل جاذبية المعدن الأصفر كأداة استثمارية

وفيما يتعلق بالسوق المحلية، أوضح ميلاد أن صادرات الذهب تعتمد بشكل أساسي على حجم الطلب في الأسواق الخارجية، وليس وفق خطط تصديرية ثابتة، ومصر قد تقوم بتصدير الذهب في الفترات التي يتوفر فيها فائض عن احتياجات السوق المحلية، بينما يتركز الإنتاج في بعض الأوقات على تلبية الطلب الداخلي فقط.

وأوضح أن من أبرز الأسباب التي أثرت على حركة التصدير مؤخرًا هو تباطؤ السوق الإماراتية، الذي يعد من أهم الأسواق التي تستقبل الذهب المصري، كما أن تراجع الطلب الخارجي أدى إلى زيادة المعروض داخل السوق المحلية، وهو ما تسبب في انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالسعر العالمي بفارق يقترب من ١٠٠ جنيه للجرام.

كما لفت إلى أن ضعف حركة التصدير يؤدي في بعض الأحيان إلى نقص السيولة لدى التجار نتيجة تراكم الكميات المعروضة دون تصريفها في الأسواق الخارجية.

في حين قال أمير رزق، عضو رابطة تجار الذهب، إن التوترات السياسية والاقتصادية الحالية تنعكس بشكل مباشر على حركة الذهب في الأسواق، كما أن ارتفاع سعر الأوقية عالميًا ساهم بالفعل في زيادة الأسعار داخل السوق المصرية، مشيرًا إلى أن استمرار الاضطرابات العالمية قد يدفع الذهب إلى موجة صعود جديدة خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن الأفضل الآن للمستثمرين هو شراء الذهب على مراحل، وهو ما يساعد على تقليل مخاطر تقلبات الأسعار والاستفادة من أي تراجعات محتملة في السوق.

وأشار رزق، إلى أن سوق الذهب شهد نشاطا ملحوظا في حركة البيع والشراء خلال شهري ديسمبر ويناير الماضيين، إلا أن السوق يمر حاليًا بحالة من الركود، مؤكدا أن الطلب تراجع بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى بطء حركة البيع والشراء، وهو ما انعكس على حجم الإيرادات التي يحققها التجار في الوقت الحالي.

أمير رزق:

السوق تواجه توقف البيع نتيجة تراجع الطلب خلال الفترة الأخيرة

غادة نعيم

الذهب والفضة الرابح الأكبر من الأزمات الجيوسياسية والبورصة تبحث عن توازن جديد

يتفق عدد من خبراء أسواق المال على أن التطورات الجيوسياسية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، على أثر الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، سيكون لها تأثير على البورصة، إذا استمرت في التصاعد.
ويقول مصطفى نور الدين، الخبير بأسواق المال، إن ما يحدث حاليًا يمثل رد فعل طبيعي للأسواق تجاه حالة عدم اليقين الجيوسياسي، مشيرًا إلى أنه من المهم التأكيد على أن الأحداث السياسية تؤثر في الأسواق على المدى القصير، بينما الأساسيات الاقتصادية للشركات هي التي تحدد الاتجاه طويل الأجل، وغالبًا ما تتحول مثل هذه التراجعات إلى فرص استثمارية انتقائية عندما تبدأ الأسواق في استعادة التوازن.

وأضاف أن عمليات الطرح في البورصة تعتمد على توقيت السوق، وعندما ترتفع المخاطر، تنخفض التقييمات، وتتراجع شهية المستثمرين، وتزيد حساسية السوق للأخبار، لذلك غالبًا ما تؤجل الشركات الطروحات أو تقلل نسب الطرح، وهو ما حدث تاريخيًا في العديد من الأسواق خلال فترات الأزمات السياسية أو الحروب.
وقال إن الذهب والفضة هما الملاذ الآمن في وقت الأزمات، وعند تصاعد الصراعات يتجه المستثمرون نحو الذهب فيرتفع الطلب على المعادن الثمينة للتحوط من المخاطر، مضيفًا: «لهذا شهدنا في العديد من الأزمات العالمية ارتفاع أسعار الذهب بنسبة قد تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٥٪ خلال فترات التوتر».
وأشار إلى أن وجود سوق للمشتقات المالية يمثل أداة مهمة لإدارة المخاطر في مثل هذه الظروف، وأهمية المشتقات تتمثل في التحوط ضد تقلبات الأسعار وحماية المحافظ الاستثمارية، وزيادة عمق السوق، ولكن نجاح هذه الآلية يعتمد على حجم السيولة وعدد الأدوات المتاحة ومشاركة المؤسسات المالية، لذلك فإن تطوير سوق المشتقات يمكن أن يساعد البورصة على امتصاص الصدمات وتقليل حدة التذبذبات.
قالت نهاد علي، خبيرة أسواق المال، إن السوق تواجه حالة من التذبذب الحاد، إلا أن الذكاء المالي يقتضي إعادة توزيع المحفظة بين الأسهم الدفاعية أغذية وأدوية وبين الملاذات الصلبة مثل ذهب وفضة مع استخدام المشتقات كأداة حماية، موضحة أن التوترات تسببت في خسائر مؤقتة للمؤشرات، وأظهرت البورصة المصرية مرونة غير متوقعة، حيث بدأ مؤشر EGX٣٠ رحلة تعاف نحو مستويات ٤٩,٠٠٠ نقطة، مستفيدًا من مشتريات المؤسسات المحلية التي ترى في الأسهم ملاذاً ضد التضخم، والسيناريوهات القادمة للمؤشرات، تتمثل في التهدئة حال تراجع حدة الصراعات، متوقعة أن تخترق المؤشرات حاجز المقاومة عند ٥٢,٠٠٠ نقطة، مدفوعةً با نخفا ض تكاليف الشحن وتحسن سلاسل الإمداد،

جون لوكا:
الحروب تدفع المستثمرين نحو المعادن النفيسة

مصطفى نور الدين:
استمرار الصراعات ينقل السيولة إلى الذهب

نهاد علي:
السوق في مواجهة حالة من التذبذب الحاد

والتصعيد قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الساخنة، مما يضغط على المؤشرات للعودة إلى مستويات دعم قريبة من ٤٤,٥٠٠ نقطة.
وأضافت أن الصراع لا يلغي الطروحات بل يعيد جدولتها، ورغم الضغوط، تستعد البورصة المصرية لاستقبال حوالي ٨ شركات جديدة في ٢٠٢٦، تشمل قطاعات السياحة والطب، واستمرار الطروحات هو وسيلة لزيادة عمق السوق وامتصاص الصدمات، لكن التوقيت النهائي يعتمد على استقرار شهية المستثمرين الأجانب.
وأوضحت أن قطاع البنوك والعقارات مخزناً للقيمة ومستفيدين من حركة السيولة المحلية وخفض الفائدة، وقطاع البتروكيماويات والأسمدة تأثر باضطرابات إمدادات الغاز وارتفاع تكاليف التشغيل، وقطاع السياحة مرتفع المخاطر حيث أنه القطاع الأكثر حساسية لأي تهديدات أمنية أو إغلاق للمجالات الجوية.
وأضافت أن الذهب والفضة هما الرابح الأكبر وبقوة في ظل عدم اليقين، وبعد وصولهم إلى مستويات قياسية، حيث أن الذهب تجاوز حاجز ٥,٢٠٠ دولار للأوقية في موجات التصعيد، ويظل الملاذ الآمن الأول للبنوك المركزية.
والفضة أثبتت أنها «الحصان الأسود» فبسبب طبيعتها المزدوجة كمعدن صناعي وأصل استثماري، حققت ارتفاعات بلغت ٩٪ في فترات زمنية قصيرة، متفوقة على الذهب، لكنها تظل أكثر عرضة للتصحيح السريع.
من جهته قال جون لوكا، نائب رئيس مجلس إدارة شركة جولد إيرا للسبائك الذهبية، إنه في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وما تفرضه من ضغوط على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، تتزايد تساؤلات المستثمرين حول مستقبل الأصول المختلفة، سواء المعادن الثمينة مثل: الذهب والفضة أو أسواق الأسهم، وفي مقدمتها البورصة المصرية التي شهدت تقلبات وخسائر خلال الفترة الأخيرة. وفي هذا الإطار.
وأوضح أن الذهب والفضة عادة ما يكونان من أبرز المستفيدين في فترات الحروب والأزمات الجيوسياسية، موضحًا أن المستثمرين حول العالم يلجؤون إلى الأصول الآمنة عندما تتصاعد حالة عدم اليقين في الأسواق.
وأضاف أن المعادن الثمينة تتحول في مثل هذه الظروف إلى ملاذ رئيسي لحماية الثروات من التقلبات الحادة التي تصيب أسواق المال والعملات، موضحًا أن الذهب تحديدًا يحتفظ بمكانته كأهم ملاذ آمن، ولذلك يشهد موجات صعود قوية مع اندلاع الصراعات أو تصاعد التوترات السياسية، حيث تسعى الصناديق الاستثمارية والبنوك المركزية والمستثمرون الأفراد إلى زيادة حيازاتهم منه.
وصرح بأن الفضة تسير في نفس الاتجاه، ولكنها تمتلك طبيعة مزدوجة، فهي ليست فقط معدنًا ثمينًا بل تدخل في العديد من الصناعات، وهو ما يجعل تحركاتها مرتبطة بالطلب الصناعي العالمي.
وأضاف أن استمرار التوترات العالمية يدعم بقاء أسعار الذهب والفضة عند مستويات مرتفعة، خاصة إذا تزامن ذلك مع مخاوف اقتصادية أو تقلبات في أسواق العملات.
أوضح أن التراجعات التي شهدتها البورصة المصرية تأتي في سياق حالة القلق التي تسيطر على الأسواق العالمية، نتيجة التوترات الجيوسياسية، مؤكدًا أن أسواق المال بطبيعتها حساسة للأحداث السياسية والاقتصادية، ويميل المستثمرين في أوقات الأزمات إلى تقليل المخاطر والاحتفاظ بالسيولة أو التوجه نحو الأصول الآمنة، وهو ما يؤدي إلى موجات بيع في أسواق الأسهم، ليس فقط في مصر ولكن في الأسواق الناشئة، مؤكدا على أن ما يحدث في البورصة المصرية لا يعكس ضعفًا في أساسيات السوق أو الشركات المدرجة، بل يعكس رد فعل طبيعي لحالة عدم اليقين العالمية، مشيرًا إلى أن الأسواق تمر دائمًا بدورات من الصعود والهبوط وفقًا للظروف الاقتصادية والسياسية.
وتوقع بوجود عدد من السيناريوهات أمام البورصة خلال المرحلة المقبلة، كاستمرار حالة التذبذب في المؤشرات على المدى القصير إذا استمرت التوترات الجيوسياسية وارتفعت مستويات القلق في الأسواق العالمية، أو حدوث تعافي تدريجي إذا بدأت الأوضاع السياسية في التهدئة، وهو ما يعيد الثقة تدريجيًا إلى الأسواق المالية.
وأضاف أن البورصة المصرية تمتلك مقومات قوية تدعمها على المدى المتوسط والطويل، من بينها تنوع القطاعات المدرجة، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلى جانب الاهتمام الحكومي بتطوير سوق المال وجذب الاستثمارات.
كما أكد أن التوترات الجيوسياسية تؤثر في كثير من الأحيان على قرارات الطرح في أسواق المال، موضحًا أن الحكومات والشركات تفضل عادة اختيار التوقيت الذي تكون فيه الأسواق أكثر استقرارًا لتحقيق أفضل تقييم ممكن للأصول المطروحة، واستمرار حالة عدم اليقين يؤدي إلى تأجيل بعض الطروحات لفترة مؤقتة حتى تتحسن الظروف وهو أمر يحدث في كثير من الدول وليس مرتبطا بمصر وحدها، موضحا أن الهدف من الطروحات الحكومية هو جذب استثمارات جديدة وتعزيز عمق السوق، ولذلك فإن اختيار التوقيت المناسب يعد عنصرًا أساسيًا لضمان نجاح هذه العمليات وتحقيق الاستفادة.
أوضح أن بعض القطاعات تكون أكثر حساسية للأحداث الجيوسياسية من غيرها، حيث يتأثر قطاع السياحة والطيران بسرعة في ظل أي توترات إقليمية نظرًا لارتباطه المباشر بحركة السفر والاستقرار السياسي، وقطاعات مثل العقارات والخدمات المالية قد تشهد أيضًا قدرًا من التباطؤ المؤقت نتيجة حالة الحذر التي تسيطر على المستثمرين في أوقات الأزمات، وتوجد قطاعات استطاعت الصمود، مثل قطاعات السلع الأساسية والطاقة وبعض الصناعات المرتبطة بالطلب المحلي، والتي قد تظل أقل تأثرًا بالتقلبات الخارجية مقارنة بغيرها.
كما أكد على أن إدخال آلية المشتقات المالية في البورصة المصرية يمثل خطوة مهمة نحو تطوير السوق وتعزيز قدرته على مواكبة المعايير العالمية، موضحاً أن المشتقات توفر أدوات متقدمة تساعد المستثمرين على التحوط من المخاطر وإدارة استثماراتهم بكفاءة أكبر، ووجود سوق مشتقات فعال يسهم في زيادة السيولة داخل البورصة ويمنح المستثمرين خيارات أوسع للتعامل مع التقلبات السعرية، ونجاح هذه الآلية يتطلب استمرار تطوير البنية التشريعية والتنظيمية، إلى جانب نشر الوعي الاستثماري بين المتعاملين في السوق حتى يتم استخدام هذه الأدوات بشكل صحيح يحقق الاستفادة.
وأكد أن المرحلة الحالية قد تشهد قدرًا من التقلبات في الأسواق العالمية نتيجة استمرار التوترات السياسية والاقتصادية، واتجاهات الأسواق خلال الفترة المقبلة ستتوقف إلى حد كبير على تطورات الصراع ومدى تأثيره على الاقتصاد وأسعار الطاقة والسلع، موضحًا أن الذهب قد يظل مدعومًا باعتباره الملاذ الآمن الأول في أوقات الأزمات، بينما قد تمر أسواق الأسهم بفترة من التذبذب قبل أن تستعيد توازنها تدريجيًا مع وضوح الرؤية الاقتصادية.
وأكد أن البورصة المصرية تظل سوقًا واعدة على المدى المتوسط والطويل، خاصة مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع قاعدة الشركات المقيدة وتنفيذ برامج الطروحات الحكومية، وهو ما قد يعزز من جاذبية السوق أمام المستثمرين المحليين والدوليين خلال السنوات المقبلة.

فريدة صلاح الدين

رغم جني الأرباح.. السيولة تعود بقوة للبورصة والمؤشرات تترقب مرحلة صعود جديدة

شهدت البورصة المصرية خلال الفترة الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في مستويات السيولة ونشاط التداولات، مدعومة بعدد من المحفزات الإيجابية، من بينها إعلان نتائج أعمال قوية لعدد من الشركات، وإطلاق أدوات استثمارية جديدة،

حنان رمسيس:
قيم التداول اليومي ارتفعت إلى 8.5 مليار جنيه

دينا صبحي:
صعود المؤشر الرئيسي إلى 52821 نقطة يعكس القوة الشرائية

إلى جانب عودة المؤسسات المحلية لتكوين مراكز شرائية في الأسهم القيادية. ويرى خبراء سوق المال أن التراجعات التي شهدتها المؤشرات مؤخرًا تُعد حركة تصحيح وجني أرباح طبيعية بعد موجة صعود قوية، مؤكدين أن الاتجاه العام للسوق لا يزال صاعدًا، مع ترقب المستثمرين لاختراق مستويات مقاومة جديدة قد تدفع المؤشرات لمواصلة الارتفاع خلال الفترة المقبلة.
قالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، إن البورصة تشهد تحسنًا ملحوظا في مستويات السيولة خلال الفترة الحالية، وهو ما يتضح من ارتفاع قيم التداولات اليومية خلال الأسبوع الجاري لتقترب من ٨,٥ مليار جنيه يوميًا، وهو ما يعكس عودة النشاط التدريجي للسوق.
وأضافت أن السوق تلقى عدة محفزات إيجابية في الفترة الأخيرة، من بينها الإعلان عن إطلاق صندوق استثمار عقاري بالشراكة بين مجموعة طلعت مصطفى وسي آي كابيتال، إلى جانب إعلان عدد من الشركات المقيدة عن نتائج أعمال قوية، الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقة المستثمرين ودعم اتجاهات الشراء.
كما لفتت إلى أن السوق استفادت أيضًا من تفعيل المراجعة الدورية لمؤشر FTSE Russell، والتي تم الإعلان عنها في نهاية شهر فبراير، وهو ما انعكس إيجابيًا على التداولات في عدد من الأسهم.
وأكدت أن هذه المحفزات مجتمعة قد تدعم استمرار صعود مؤشرات البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، رغم تأثر الأسواق مؤخرًا بانخفاض الأسواق العالمية نتيجة التوترات الجيوسياسية في المنطقة.
وأوضحت أيضًا أنه من المتوقع أن تتحرك المؤشرات خلال الفترة القادمة بين مناطق دعم ومقاومة رئيسية، لحين تحسن الأوضاع الإقليمية أو استمرار ضخ سيولة قوية في السوق اعتمادًا على نتائج أعمال الشركات.
وعلى صعيد التحليل الفني، أشارت إلى أن مؤشر EGX٣٠ يمتلك مستوى دعم رئيسيًا قرب ٤٧٣٠٠ نقطة، بينما تقع منطقة المقاومة عند نحو ٤٩٢٥٠ نقطة.
أما مؤشر EGX٧٠، فيوجد مستوى الدعم عند ١١٩٥٠ نقطة، في حين تقع منطقة المقاومة بالقرب من ١٢٩٥٠ نقطة.
وقالت دينا صبحي إن مؤشرات البورصة ما زالت تتحرك داخل اتجاه عام صاعد على المدى الطويل والمتوسط والقصير، مشيرة إلى أن التراجعات التي شهدتها السوق خلال الفترة الأخيرة تعد حركة جني أرباح طبيعية بعد موجة صعود قوية ومتتالية.
وأوضحت أن المؤشر الرئيسي للبورصة صعد من مستوى ٢٤١٩٢ نقطة وصولا إلى مستوى ٥٢٨٢١ نقطة، وهو ما يعكس وجود قدرة شرائية قوية دفعت المؤشر لتحقيق هذا الأداء القوي، خاصة في ظل نشاط ملحوظ لعدد من الأسهم القيادية داخل المؤشر.
وأضافت أن من الطبيعي بعد هذه الارتفاعات القوية أن يتعرض المؤشر لعمليات جني أرباح باتجاه مستويات الدعم، حيث اتجه بالفعل إلى مستوى الدعم قرب ٤٥٥٠٠ نقطة، وهو مستوى مهم يمثل نسبة تصحيح تقارب ٢٣٪ من القاع عند ٢٤٠٠٠ نقطة، كما يتقاطع أيضًا مع مستويات تصحيح أخرى من القاع ٣٩٥٠٠ نقطة لتكون منطقة دعم قوية قرب ٤٤٥٠٠ نقطة عند نسبة ٦١٪.
وأضافت أن المؤشر سيواجه مقاومة قوية عند مستوى ٤٩٧٠٠ نقطة، وفي حال نجاحه في الاستقرار أعلى هذا المستوى فمن المرجح أن يواصل الصعود باتجاه مستوى المقاومة التالي قرب ٥٠٨٠٠ نقطة، وهو ما يتزامن مع الأداء الإيجابي المتوقع لعدد كبير من أسهم مؤشر الثلاثين التي شهدت بالفعل تصحيحًا طبيعيًا بعد موجة صعودها السابقة.
وذكرت دينا صبحي أن المؤشر نجح في اختراق مستوى ١٧٥٠٠ نقطة، والذي تحول حاليًا إلى مستوى دعم مهم، مؤكدة أنه في حال استمرار التداول أعلى هذا المستوى فمن المتوقع أن يشهد المؤشر استهدافات سعرية أعلى، خاصة في ظل ما يتمتع به المؤشر من أسهم متوسطة السيولة التي بدأت في جذب اهتمام المستثمرين.
وأكدت دينا صبحي أن تماسك السوق المصرية في ظل الأحداث العالمية يعكس اختلاف النظرة الكلية تجاه قوة الاقتصاد المصري وفرص الاستثمار داخل البورصة المصرية، والتي أصبحت تمثل وجهة جاذبة لمختلف الصناديق الاستثمارية والمؤسسات والمستثمرين الباحثين عن التنوع.

جمال الهواري

صافي الربح يرتفع بنسبة 81 % محققا 764 مليون جنيه..

ڤاليو تحقق أداءً قويًا بإيرادات قياسية 5.6 مليار جنيه في عام 2025

أعلنت ڤاليو، الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية في مصر، عن نتائجها المالية الأولى لعام كامل كشركة مدرجة في البورصة المصرية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وهو ما يؤكد قوة ومرونة منصتها وتوسعها المستمر. وقد حققت الشركة إجمالي إيرادات قياسية بلغت ٥,٦ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٧١٪ على أساس سنوي، في حين قفز صافي الربح بنسبة ٨١٪ ليصل إلى ٧٦٤ مليون جنيه. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للمبيعات (GMV) بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٢٤,٥ مليار جنيه، مدعوماً بالطلب القوي على مجموعة منتجاتها المتنوعة، وارتفع إجمالي عدد المعاملات بنسبة ١١٣٪ ليصل إلى ٨,٧ مليون معاملة خلال العام. وقد حافظت ڤاليو على حصة سوقية تبلغ ٢٣٪ ونسبة منخفضة للقروض المتعثرة (NPL) بلغت ٠,٩٨٪، مما يعزز ريادتها التنافسية في سوق التكنولوجيا المالية في مصر.
على الصعيد التشغيلي، تابعت ڤاليو نموها الإيجابي عبر جميع المؤشرات الرئيسية. فقد زاد متوسط القيمة الإجمالية للمبيعات (GMV) بنسبة ٤٨٪ ليصل إلى ٦٧,١ مليون جنيه، بينما بلغ عدد المعاملات اليومية نحو ٢٤ ألف معاملة، مما يعكس زيادة سنوية بنسبة ١١٣٪. كما ارتفع معدل تكرار المعاملات لكل عميل بنسبة ٨٢٪ ليصل إلى ١٦,٦ مرة، مما يدل على تزايد الاعتماد على ڤاليو كخيار مفضل للدفع. يعود هذا النمو إلى اتباع الشركة لنهج حذر في إدارة المخاطر ومعايير اكتتاب صارمة، مما سمح لها بالتوسع السريع مع المحافظة على جودة محفظتها الائتمانية.
وشهد النظام البيئي لمنتجات ڤاليو توسعاً ملحوظاً، مع مساهمات قوية من البطاقة مسبقة الدفع التي أصبحت محركاً رئيسياً للتفاعل، حيث ارتفع حجم معاملاتها بنسبة ١٧٩ ٪ ليصل إلى ٥,١٦ مليار جنيه. كما أظهر منتج Shift لتمويل السيارات نموا قويا بزيادة ٧٨٪ في حجم المعاملات ليصل إلى ٣,٣٢ مليار جنيه، بينما ارتفع حجم معاملات منتج Ulter والقروض المخصصة للسلع الفاخرة بنسبة ١٩٠٪ ليصل إلى ١,٣٥ مليار جنيه. وخلال العام، أطلقت الشركة بنجاح منصة Shop'IT، وهي سوق إلكتروني متكامل داخل التطبيق، كما قدمت خدمة الموافقة الرقمية الفورية للقروض الكبيرة.
وفي هذا السياق، صرح وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو: «يمثل عام ٢٠٢٥ محطة فارقة في مسيرة ڤاليو، ليس فقط لكونه أول عام مالي كامل لنا كشركة مدرجة في البورصة المصرية، بل لكونه دليلاً قاطعاً على قدرة نموذج أعمالنا على التوسع وتحقيق الأرباح بشكل مستدام. لقد نجحنا في تنمية قاعدة عملائنا بانتظام عام بعد عام، مما يضعنا على الطريق الصحيح نحو كسر حاجز المليون عميل، بالتوازي مع توسيع نطاق منصتنا لتشمل قطاعات جديدة ووضع حجر الأساس للتوسع الإقليمي واختراق سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة. إن محرك الائتمان المتطور والخاص بنا يمنحنا ميزة هيكلية فريدة؛ فهو يتيح لنا التحرك بسرعة، وتسعير المخاطر بذكاء، وتعميق التواصل مع العملاء بطرق تعجز عنها المؤسسات التمويلية التقليدية. لم تعد قصتنا تقتصر على خدمات الشراء الآن والدفع لاحقاً (BNPL) فحسب، بل تتحول ڤاليو اليوم إلى المنصة الرائدة والمتكاملة لتمويل نمط الحياة في المنطقة، وما زلنا في بداية طريقنا نحو المزيد من الإنجازات».

رغم التوترات العالمية..

مصر تراهن على الطروحات الحكومية لتنشيط سوق المال وجذب الاستثمار ودعم الجنيه

تحظى خطة الحكومة لطرح حصص من الشركات الحكومية في البورصة باهتمام واسع، في ظل التوترات الجيوسياسية والتقلبات الاقتصادية العالمية، التي تشهدها الأسواق خلال الفترة الحالية.
ويرى خبراء أسواق المال أن نجاح برنامج الطروحات الحكومية يرتبط بعدة عوامل رئيسية، في مقدمتها اختيار التوقيت المناسب للطرح، وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، إلى جانب القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

حسام الغايش:
إصرار حكومي على تنفيذ خطة إعادة هيكلة أصول الدولة

رشا السلاب:
توقعات بتراجع معدلات التضخم مع استمرار الإصلاحات

ويرى الدكتور حسام الغايش، خبير أسواق المال، أن الحكومة تُظهر إصرارًا واضحًا على تنفيذ برنامج الطروحات رغم التوترات الإقليمية، حيث أعلنت عن خطط لطرح عدد من الشركات خلال عام ٢٠٢٦، في إطار خطة لإعادة هيكلة أصول الدولة ونقل ملكية بعض الشركات إلى الصندوق السيادي.
وأوضح أن التوترات الجيوسياسية، ومنها الأوضاع في غزة، قد تؤثر مؤقتًا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية، إلا أن السوق المصرية تمتلك القدرة على التعافي سريعًا بفضل الاستقرار النسبي والإصلاحات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد خلال السنوات الماضية.
وأضاف أن نجاح برنامج الطروحات يعتمد بدرجة كبيرة على الترويج الجيد للشركات المطروحة، إلى جانب تحديد تسعير عادل وجاذب للمستثمرين.
وأشار الغايش إلى أن الحكومة تواجه تحديات في جذب المستثمرين الأجانب في ظل تقلبات سعر الصرف والتوترات الإقليمية، إلا أن الارتفاعات التي شهدتها البورصة المصرية مؤخرًا، إلى جانب توافر السيولة داخل السوق، يعززان فرص الإقبال من قبل المستثمرين المحليين والمؤسسات الاستثمارية.
وأضاف أن تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب يتطلب توفير مزيد من التسهيلات لتحويل الأرباح للخارج، مع الحفاظ على استقرار السياسات الضريبية والتشريعية.
وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة طرح شركات تعمل في قطاعات قوية مثل البنوك والسياحة، خاصة إذا شهدت المنطقة قدرًا من الهدوء النسبي.
بدورها قالت الدكتورة رشا السيد محمد السلاب، المحلل المالي والخبير الاقتصادي بهيئة قناة السويس ونائب رئيس الاتحاد الاقتصادي لأحزاب مصر، إن التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع عالميًا يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد، ويؤثر على القوة الشرائية للمواطنين.
وأضافت أن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد، وتفرض ضغوطا إضافية على ميزان المدفوعات، إلا أن التوقعات تشير إلى تراجع معدلات التضخم تدريجيًا خلال الفترة المقبلة مع استمرار الإصلاحات النقدية والاقتصادية.
وأوضحت السلاب أن برنامج الطروحات الحكومية يمكن أن يسهم في تخفيف الضغوط على العملة الأجنبية من خلال جذب استثمارات خارجية إلى سوق المال.

جمال الهواري

التصعيد في الخليج يعيد تسعير المخاطر عالميًا.. قفزة مرتقبة في أقساط التأمين البحري تصل إلى 50 %

قال اتحاد شركات التأمين المصرية إن العديد من الخبراء يتوقعون ارتفاع أقساط التأمين على السفن العابرة في منطقة النزاع بما يتراوح بين ٢٥٪ و٥٠٪ بسبب الزيادة الكبيرة في مستوى الأخطار، وذلك بعد أن دخلت منطقة الشرق الأوسط في مواجهة عسكرية مفتوحة وغير مسبوقة مع الضربات الأمريكية التي استهدفت طهران، والرد الإيراني الذي طال قواعد أمريكية ومنشآت حيوية في عدد من دول الخليج.

جاء ذلك في النشرة التحليلية الصادرة عن الاتحاد بعنوان «أثر الحرب الأمريكية الإيرانية على صناعة التأمين»، والتي تمثل قراءة معمقة للتطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها المحتملة على سوق التأمين المصري والتي تهدف إلى دعم الشركات العاملة في السوق في صياغة رؤى استراتيجية تساعدها على التكيف مع المتغيرات المتسارعة، إلى جانب تعزيز وعي العملاء بطبيعة التغطيات التأمينية المتاحة في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة.

وأضاف الاتحاد أنه لم يعد الحديث يدور حول توترات حدودية أو حروب بالوكالة، بل عن حرب شاملة قد تعيد تشكيل قواعد الاشتباك وموازين المخاطر في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية استراتيجية، وهو ما يضع صناعة التأمين البحري، ولا سيما تأمين أخطار الحرب، في بؤرة الأزمة، نظرا لما قد يترتب عليه من تداعيات مباشرة على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.

وشكلت الضربة التي نفذتها الولايات المتحدة فجر السبت ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ نقطة تحول رئيسية في مسار الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد أن جاء الرد الإيراني خلال ساعات قليلة، حيث أطلقت إيران عددًا من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، ما أسفر عن وقوع خسائر في عدد من دول الخليج العربي.

ومع تصاعد حدة الهجمات، قامت عدة دول في المنطقة بإغلاق مجالاتها الجوية، الأمر الذي أدى إلى اضطراب واسع في حركة الطيران المدني، وتعليق آلاف المسافرين في المطارات حول العالم.

وأشار إلى أنه وفي تطور استراتيجي بالغ الأهمية، أعلنت إيران إغلاق مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية في العالم، أمام حركة الملاحة البحرية. وقد وصفته طهران بأنه «ورقة ضغط قصوى»، ما أدى إلى انتقال التصعيد العسكري إلى مستوى أزمة اقتصادية عالمية.

ويمر عبر المضيق ما يقارب ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية، إضافة إلى نحو ربع إنتاج العالم من الغاز الطبيعي المسال، ما جعله يتحول سريعاً إلى جبهة مواجهة بحرية ذات تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي.

وقد ترتب على هذا القرار أن أسعار الشحن البحري بدأت في الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على الناقلات العاملة خارج منطقة النزاع، إلى جانب تكدس أعداد كبيرة من السفن عند مدخل المضيق في انتظار تقييم مستويات الأخطار.

وفي تطور مفاجئ، أعلنت شركة قطر للطاقة (QatarEnergy) تعليق إنتاج الغاز الطبيعي المسال بعد تعرض إحدى منشآتها لهجوم بطائرة مسيّرة، ونظراً لأن قطر تصدر نحو ٩٠٪ من إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، فإن هذا القرار يمثل صدمة محتملة لسوق الطاقة العالمية، قد لا تقل في آثارها عن أزمة الطاقة التي شهدها العالم عام ٢٠٢٢.

علاء زهيري

و مع تحول منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز إلى منطقة عمليات عسكرية نشطة، بدأت تداعيات الأزمة تظهر سريعاً على سوق التأمين البحري، خاصة فيما يتعلق بتغطيات أخطار الحرب.

وأوضح الاتحاد أنه وفي خطوة وصفت بأنها غير مسبوقة من حيث توقيتها، قامت عدد من شركات وهيئات التأمين بإرسال إشعارات رسمية إلى مالكي السفن لإلغاء تغطية أخطار الحرب للسفن العابرة للخليج العربي ومضيق هرمز.

ومن بين هذه الجهات:

كما أعلنت شركة سكولد النرويجية للتأمين البحري (Skuld) إلغاء تغطية أخطار الحرب للسفن العاملة في الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران والخليج العربي والمياه المجاورة، اعتباراً من ٥ مارس ٢٠٢٦. وقد أرسلت الشركة إشعارات إلغاء تسري خلال ٧٢ ساعة، وذلك بسبب تصاعد حدة النزاعات الإقليمية.

وقرر الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب تعليق التغطية التأمينية للسفن العابرة في مناطق الخليج العربي ومضيقي هرمز وباب المندب، على خلفية التصعيد العسكري المتسارع.

وأوضح الصندوق في الإشعار المرسل إلى أعضائه من شركات التأمين أنه سيتم إعادة تفعيل التغطية مستقبلا وفق أسعار جديدة سيتم تحديدها على أساس كل حالة على حدة.

وأشار الاتحاد إلى أنه لم يعد الخطر مقتصراً على الهجمات العسكرية المباشرة على السفن؛ إذ بدأت شركات التأمين تأخذ في الاعتبار أخطاراً إضافية، من بينها احتمال قيام القوات الإيرانية بعمليات استيلاء أو احتجاز للسفن العابرة، مستفيدة من سيطرتها الجغرافية على مضيق هرمز.

وعن رؤية الخبراء والمحللين الدوليين إلى هذه الأزمة، نشرت مؤسسة Kennedys Law Firm، وهي شركة محاماة دولية متخصصة في تقديم الخدمات القانونية لقطاعات متعددة تشمل التأمين وإعادة التأمين والطيران والنقل البحري والتجارة الدولية والخدمات اللوجستية، دراسة تحليلية حول هذا الصراع المتنامي.

ووصفت الدراسة الوضع الحالي بأنه قد يمثل حدثاً نادراً متعدد الأبعاد بالنسبة لسوق التأمين وإعادة التأمين العالمي.

وبحسب تقييم المؤسسة، فإن الجمع بين العمليات العسكرية المستمرة وتعطل تدفقات الطاقة واستمرار عدم الاستقرار الإقليمي لفترة طويلة قد يشكل تحدياً لعدد من التغطيات التأمينية.

وتشير التقارير الدولية إلى أن الأضرار التي لحقت بالأصول المدنية والتجارية، بما في ذلك المجمعات التجارية والفنادق والموانئ والمطارات والبنية التحتية للطاقة ومرافق الغاز الطبيعي المسال، تعكس استمرار تعرض الممتلكات المؤمن عليها لمخاطر كبيرة.

وتتوقع المؤسسة حدوث تراكم محتمل لمطالبات التأمين ضد العنف السياسي، نتيجة الخسائر المادية والأضرار التي قد تلحق بالأصول المملوكة للقطاع الخاص.

وأوضحت الدراسة أن شركات التأمين البحري تواجه أخطاراً متزايدة، خاصة في ظل تصنيف مناطق مثل الخليج العربي وخليج عدن كمناطق مستثناة بموجب عدد كبير من وثائق التأمين البحري. كما قامت بعض شركات التأمين وإعادة التأمين بالفعل بإصدار إشعارات إلغاء لبعض التغطيات، مع الإشارة إلى أن استثنافها قد يتم بشروط معدلة وأقساط أعلى.

وفي ظل حالات سابقة من احتجاز السفن من قبل السلطات الإيرانية، ومع احتمال تكرار مثل هذه العمليات بدوافع سياسية، قد تنشأ مطالبات بموجب وثائق التأمين ضد فقد الإيراد.

وأوضح الاتحاد أن إغلاق المجال الجوي في عدد من الدول أدى إلى توقف أساطيل كبيرة من الطائرات عن العمل. كما أن النشاط الصاروخي قد أثر على البنية التحتية لبعض المطارات، ما يزيد من أخطار تعرض الطائرات المتوقفة على الأرض لأضرار، وهو ما يدفع شركات التأمين إلى مراجعة شروط تغطيات الحرب في قطاع الطيران.

وقال الاتحاد «قد يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار النفط إلى ضغوط على النمو الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات التضخم، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على سوق تأمين الائتمان التجاري، مع توقع زيادة المطالبات في حال تعثر الجهات المدينة أو مواجهة الدول المستوردة للطاقة صعوبات في السداد».

ومن ناحيته، قام الاتحاد الدولي للتأمين البحري بتنظيم جلسة نقاشية تناولت أحدث تطورات الوضع في الخليج العربي ومضيق هرمز، إضافة إلى أهم الاعتبارات المتعلقة بتقييم أخطار العبور في هذه المنطقة.

وقد سلط المتحدثون الضوء على عدد من النقاط الرئيسية، من أبرزها استهداف ناقلات النفط في الوقت الحالي، مع احتمال امتداد الهجمات لاحقاً إلى سفن الشحن الأخرى، إمكانية اللجوء إلى النقل البري كبديل جزئي للنقل البحري لبعض البضائع، واعتبار قناة السويس ممراً آمناً نسبياً للعبور.

وأشار المتحدثون إلى التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تأمين السفن في منطقة الخليج، حيث أعلن أن مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC) ستوفر تأميناً ضد الأخطار السياسية بأسعار مناسبة للسفن العابرة عبر الخليج.

وأضاف أنه في حال الضرورة قد تبدأ البحرية الأمريكية في مرافقة الناقلات عبر مضيق هرمز، واختتمت الجلسة بالتأكيد على صعوبة التنبؤ بموعد انتهاء الأزمة، خاصة في ظل عدم إعلان قوى دولية كبرى مثل روسيا والصين موقفها بشكل واضح حتى الآن.

وعن التوقعات المستقبلية على مستوى الشرق الأوسط، أوضح الاتحاد أن السيناريو الأول: على المدى القصير (أيام إلى أسابيع) هو استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز، مع اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، إلى جانب تشدد شركات التأمين في شروط التغطية وارتفاع الأقساط.

والسيناريو الثاني: على المدى المتوسط (عدة أشهر)

في حال استمرار إغلاق مضيق هرمز، قد تضطر الشركات إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد والاعتماد بشكل أكبر على طرق بديلة مثل طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع دائم في التكاليف اللوجستية العالمية.

أما السيناريو الثالث: على المدى الطويل (سنوات) قد تخرج منطقة الشرق الأوسط من هذه الأزمة بمنظومة أمنية وسياسية مختلفة جذرياً، كما قد يشهد قطاع التأمين ظهور تصنيفات جديدة للأخطار ومنتجات تأمينية مبتكرة تغطي تهديدات مثل الطائرات المسيّرة والحروب السيبرانية.

بنك التعمير والإسكان يتألق بحملة إعلانية مبتكرة خلال شهر رمضان

في إطار سعيه لتعزيز حضوره في السوق المصرفي المصري، أطلق بنك التعمير والإسكان حملة إعلانية جديدة في بداية شهر رمضان المبارك، تحت شعار: «الخبر مش جديد بس لزيادة التأكيد، للي عارف واللي ماكنش عارف، بنك التعمير والإسكان بيقدملك كل الخدمات البنكية»، تهدف الحملة إلى إبراز تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك، إلى جانب العمل على تغيير الصورة الذهنية التقليدية المرتبطة به لدى كثير من العملاء.

حيث ارتبط اسم بنك التعمير والإسكان لسنوات طويلة بقطاع التنمية العمرانية والتمويل العقاري فقط، نظرًا لدوره الريادي في دعم قطاع الإسكان وتمويل الوحدات السكنية، وهو ما جعله مرتبطاً في أذهان الجمهور بكونه بنك متخصص في هذا المجال فقط. إلا أن البنك يقدم في الواقع مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التنافسية، ومن هنا جاءت فكرة الحملة لتوضح أن البنك لا يقتصر دوره على التمويل العقاري، بل يقدم خدمات مصرفية متعددة تلبي كافة احتياجات الأفراد والشركات.

قام الإعلان بتسليط الضوء على مجموعة من الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك، من بينها الحسابات البنكية المختلفة، والبطاقات البنكية وبطاقات الائتمان، بالإضافة إلى القروض الشخصية، وتمويل المشروعات، وقروض السيارات، إلى جانب الخدمات البنكية الرقمية التي تتيح للعملاء إدارة معاملاتهم المالية بسهولة وفي أي وقت. كما أشار الإعلان إلى عدد من المزايا التي يقدمها البنك لعملائه، من بينها سهولة الإجراءات، وتنوع برامج التمويل التي تناسب احتياجات مختلفة، بالإضافة إلى حسابات التوفير التي تقدم عوائد متنوعة بما يمنح العملاء خيارات متعددة لإدارة مدخراتهم.

حيث اعتمدت الحملة على مشاركة مجموعة كبيرة من النجوم والشخصيات الفنية البارزة لإيصال الرسالة بشكل جذاب وقريب من الجمهور، حيث يتصدر الإعلان النجم خالد النبوي، إلى جانب مشاركة كل من هدى المفتي، سلمى أبو ضيف، جيهان الشماشرجي، أحمد عبدالوهاب، والإعلامي الرياضي إبراهيم فايق، والفنان محمد رضوان، ويظهر النجوم في مشاهد متنوعة خلال الإعلان تعكس مواقف من الحياة اليومية، حيث يبرز كل ظهور جانبًا من الخدمات التي يقدمها البنك، وهو ما يضيف للإعلان طابعًا ترفيهيًا ويساعد في وصول الرسالة بطريقة مبسطة وسريعة.

وتتمثل الرسالة الأساسية للحملة في التأكيد على أن بنك التعمير والإسكان بنك تجاري شامل، لا تقتصر خدماته على الإسكان والتمويل العقاري فقط، بل تمتد لتشمل مجموعة متكاملة ومتنوعة من الحلول المصرفية التي تواكب احتياجات الأفراد والشركات، سواء في معاملاتهم اليومية أو في خططهم المالية والمستقبلية.

وتسعى الحملة إلى ترسيخ تلك الرسالة لدى الجمهور من خلال إعادة تقديم البنك بصورة أكثر حداثة وشمولا، بما يعزز مكانته الريادية في السوق المصري ويقربه بشكل أكبر من العملاء، ويدعم تحقيق رؤيته الاستراتيجية، بأن يصبح في مقدمة الخيارات البنكية في السوق المصرفي المصري.

بنك البركة مصر يختتم 2025 بإنجازات قياسية ومستدامة وتفوق في التحول الرقمي وتمكين المشروعات الحيوية

يواصل بنك البركة مصر تعزيز ريادته في القطاع المصرفي الإسلامي، مختتمًا عام ٢٠٢٥ بسلسلة من الإنجازات الاستراتيجية والأداء المالي القوي، بعدما نجح خلال السنوات الأربع الماضية في تحقيق نمو تراكمي غير مسبوق بلغت نسبته ٤٠٠٪، مع تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة ٤,٠٢ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥ بزيادة ٣٣,٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٤. تأتي هذه النتائج تماشيًا مع رؤية البنك الطموحة التي تركز على النمو المستدام، والتحول الرقمي، وتعميق الأثر التنموي في الاقتصاد الوطني، ما رسّخ مكانته كشريك رئيسي في مسيرة النهضة الاقتصادية الوطنية.

ويصنَّف بنك البركة ضمن المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في السوق المصري، مستندًا إلى خبرة تمتد لأكثر من أربعة عقود، نجح خلالها في تقديم مجموعة شاملة من الحلول والمنتجات المصرفية التي تخدم احتياجات شرائح متنوعة من العملاء. ويعمل البنك تحت مظلة مجموعة البركة المصرفية، التي تمتد عملياتها إلى أكثر من ١٣ دولة حول العالم. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، نفّذ البنك خطة استراتيجية توسعية أسهمت في تعزيز حضوره الجغرافي، حيث ارتفع عدد فروعه من ٣٢ فرعًا بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٤٤ فرعًا حاليًا. إلى جانب التواجد لأول مرة في محافظات صعيد مصر، بما يعكس التزامه بدعم الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف أنحاء الجمهورية. ويستكمل البنك تنفيذ استراتيجيته للنمو خلال المرحلة المقبلة، مستهدفًا ترسيخ مكانته في السوق المصري وتوسيع نطاق أنشطته.

وواصل البنك استثماراته في البنية التحتية الرقمية بأكثر من ٥٠٠ مليون جنيه، ما أسهم منذ عام ٢٠٢٢ في تسجيل أكثر من ١٠,٤٧ مليون معاملة بقيمة ٨١,٧٩ مليار عبر القنوات الرقمية المختلفة، بنسبة ٣٠ ٪ مستخدم نشط و نسعى في بنك البركة إلى زيادة هذا النمو ورفع نسبة العملاء النشطين على القنوات الرقمية لتصل إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٧، من خلال تطوير المنصات الرقمية وزيادة الاعتماد على الخدمات الإلكترونية في مختلف التعاملات المصرفية.

وتتيح قنوات البنك الرقمية خدمات Chat Bot و WhatsApp for Business للعملاء تمكنهم من التواصل المباشر والفوري مع ممثلي خدمة العملاء على مدار الساعة، بما يعزز مستوى الكفاءة وسرعة الاستجابة، حيث استفاد من هذه الخدمات عدد كبير من المستخدمين وصل إلى ٥٥ ألف مستخدم بنهاية عام ٢٠٢٥.

وفي السياق ذاته، واصل البنك التوسع في الفروع الإلكترونية والقنوات الرقمية، من خلال تطوير تطبيق الهاتف المحمول وخدمة الإنترنت البنكي بشكل مستمر مع الوصول بعدد ماكينات الصراف الآلي إلى نحو ٢٣٠ ماكينة بنهاية ٢٠٢٥، كما افتتح البنك أول فرع إلكتروني متكامل له في مقره الرئيسي بشارع التسعين الجنوبي بالتجمع الخامس، ويستهدف إطلاق فرع إلكتروني آخر بجانب خدمة كشف الحساب الإلكتروني.

ومع استمرار بنك البركة مصر في تعزيز دوره كشريك مالي موثوق، شهدت محفظة الشركات زيادة وصلت إلى ٤٠,٩ مليار بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٣٢,٣ مليار في عام ٢٠٢٤، بما يمثل معدل نمو سنوي قدره ٢٧٪.

كما شهدت محفظة التمويلات المشتركة نموًا قياسيًا بلغ ٦٢٪، لترتفع إلى أكثر من ١٢ مليار جنيه بنهاية العام مقارنة بـ٧,٤ مليار جنيه في ٢٠٢٤، مسجلة أحد أعلى معدلات النمو في السوق. هذا النمو لم يكن مجرد رقم، بل تجلّى في أثر ملموس على التأثير الاقتصادي، حيث شارك البنك في ١٦ صفقة تمويلية استراتيجية بقيمة إجمالية تجاوزت ١٠ مليارات جنيه، موجهة نحو قطاعات حيوية مثل العقارات والسياحة والبتروكيماويات والمقاولات، لتعزيز الاستدامة والتنوع الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، قام البنك بالاستحواذ على شركة أملاك، وهي شركة رائدة في توفير مجموعة واسعة من الحلول التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تستهدف الأفراد والشركات ومطوري العقارات.

كما واصل بنك البركة أدائه القوي في ٢٠٢٥ من خلال باقة متميزة من المنتجات وبرامج تمويلات التجزئة المصرفية لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء، حيث يقدم بنك البركة مجموعة متنوعة من بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم المباشر مثل بطاقات تيتانيوم و بلاتينيوم وبطاقة وورلد الائتمانية والخصم المباشر بالإضافة إلى بطاقة الخصم المباشر بالدولار الأمريكي، و أيضًا أطلق بنك البركة خلال عام ٢٠٢٥ بطاقة الائتمان الخاصة بالشركات و بطاقة الخصم المباشر الخاصة بالشركات لكي تخدم هذه الشريحة من العملاء.

أما بالنسبة إلى الأوعية الادخارية يقدم بنك البركة باقة متنوعة من الحسابات والشهادات والأوعية الادخارية الأخرى لتناسب احتياجات مختلف شرائح العملاء والتي تتماشى مع متغيرات السوق. كما أضاف مجموعة متميزة من الحسابات خلال ٢٠٢٥ مثل حساب التوفير الرقمي "ISave" بعائد يومي تنافسي للأفراد، كما أطلق الحساب الجاري يومي بلس للأفراد و الشركات و الذي يتميز بإضافة العائد يوميا. وكان بنك البركة مصر أول بنك على مستوى السوق المصري يطلق برنامج للتأمين البنكي بعملة الدولار الأمريكي بالتعاون مع شركة جي أي جي - مصر ، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى برنامج LevelLife Plus للتأمين على الحياة والخاص بعملاء شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واستكمالاً لخطة البنك للوصول إلى أعلى مستوى من رضا العملاء، فقد تم إطلاق خدمة شراء لكبار العملاء عام ٢٠٢٣ تتواجد في ٣٠ صالة مخصصة لكبار العملاء بالفروع، مما انعكس على نمو محفظة كبار العملاء الأفراد بنهاية عام ٢٠٢٥ والذي يعكس بدوره جودة المنتجات والخدمات المقدمة لشرائح العملاء المختلفة و التي تلبي احتياجات عملاء بنك البركة.

وعلى صعيد آخر، قام البنك بتقديم حلول مختلفة لمنتجات تحويل المرتبات الموجهة للشركات عن طريق تقديم باقات مصرفية متنوعة تلائم كافة الشركات وموظفيها، هذا إلى جانب خدمة تحويل المرتبات لحظيًا من جانب الشركات عن طريق خدمات الإنترنت البنكي على مدار الساعة. واستمرارًا في تقديم خدمات مميزة للشركات أطلق البنك باقة «تميز» المصممة خصيصا لكبرى الشركات والتي توفر حلول مصرفية متكاملة تساعد الشركات في إدارة أعمالها وتنمية مدخراتها بكفاءة واحترافية.

كما أطلق البنك خلال ٢٠٢٥ خدمة Web Booking الجديدة والتي تمكن العملاء من حجز المواعيد إلكترونيًا قبل حضورهم إلى الفرع.

حازم حجازي

الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية بالبنك الزراعي ينضم لمجلس إدارة «إي أسواق»

أعلن البنك الزراعي المصري عن انضمام محمد توفيق، الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية، لعضوية مجلس إدارة شركة إي أسواق مصر، التابعة لمجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، في خطوة تؤكد عمق الشراكة الاستراتيجية بين البنك والشركة، بما ينعكس على رقمنة الخدمات الزراعية والمالية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتوفير خدمات متكاملة للمزارعين والشركات، مما يدعم التحول الرقمي والشمول المالي في القطاع الزراعي.

وانضم محمد توفيق، مؤخرا، إلى رئاسة العمليات المصرفية، في خطوة تعكس حرص البنك الزراعي المصري، على استقطاب الكوادر والكفاءات المصرفية، بهدف دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك، لزيادة حصته السوقية في القطاع المصرفي.

ويعد توفيق أحد أبرز خبراء القطاع المصرفي، في إدارة العمليات المصرفية، حيث يمتلك أكثر من ٢٢ سنة خبرة عمل خلالها في قطاعات التجزئة المصرفية والعمليات المصرفية، وتدرج خلالها في العديد من الوظائف والمناصب القيادية في عدد من البنوك الكبرى، آخرها رئاسته للعمليات المصرفية للفروع ودعم الشركات في البنك التجاري الدولي CIB ، سبقها عمله في بنوك سيتي بنك، والمشرق دبي، كما حصل على ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بالإضافة للعديد من الدورات والبرامج التدريبية، أبرزها قادة المستقبل، ودورة التمويل المؤسسي، وشهادة الائتمان، التي قدمها أساتذة من فاينانشال إيدج ومودیز.

ويستهدف توفيق العمل على تسريع وتيرة العمليات المصرفية الأساسية للأفراد والشركات، والاعتماد على التحول الرقمي والقنوات البديلة وتطوير جميع الخدمات الإلكترونية، لتلبية احتياجات العملاء وتيسير معاملاتهم المصرفية، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة وتجربة مصرفية مميزة تلبي تطلعات جميع العملاء.

لتوفير 200 ألف وجبة للأسر الأولى بالرعاية في الجيزة..

تعاون بين بنك قناة السويس وصناع الحياة مصر للإسهام في مبادرة «عيش وملح»

في إطار الحرص على دعم جهود التكافل المجتمعي وتعزيز دوره في مجال المسؤولية المجتمعية بما يتماشى مع توجهات رؤية مصر ٢٠٣٠ وتحت رعاية الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية بالبنك المركزي المصري، وقع بنك قناة السويس بروتوكول تعاون مع مؤسسة صناع الحياة، للمشاركة في مبادرة «عيش وملح»، إحدى أكبر الحملات التكافلية للإطعام خلال شهر رمضان المبارك، لتوفير ٢٠٠ ألف وجبة للأسر الأولى بالرعاية، في عدد ٤ قرى (مزغونة - دهشور - الطرفاية - الشوبك) بمركز البدرشين في محافظة الجيزة.

وقام بالتوقيع على بروتوكول التعاون كل من نور الزيني، رئيس قطاع الشمول المالي، الاتصال المؤسسي والمسئولية المجتمعية ببنك قناة السويس، والمهندس أحمد موسى، الرئيس التنفيذي لمؤسسة صنّاع الحياة مصر. بحضور كل من معالي الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، ومعالي السفيرة نبيلة مكرم، رئيس الأمانة الفنية للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، واللواء محسن النعماني، رئيس مجلس أمناء صنّاع الحياة، والوزير الأسبق الدكتور عمرو عزت سلامة، عضو مجلس أمناء صنّاع الحياة، والدكتور أيمن عبد الموجود، الوكيل الدائم لوزارة التضامن الاجتماعي، والأستاذ مصطفى عز العرب، معاون وزير الشباب والرياضة، إلى جانب عدد من الشخصيات العامة وقيادات العمل الأهلي وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.

وتُعد مبادرة «عيش وملح» نموذجًا متكاملاً للتعاون بين مختلف أطراف المجتمع، حيث تجمع بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع المصرفي والقطاع الحكومي، إلى جانب مشاركة واسعة من المواطنين والمتطوعين، بما يعكس روح التكامل والتضامن داخل المجتمع المصري، خاصة خلال شهر رمضان المبارك. كما تمتد دائرة العطاء في المبادرة لتشمل المطاعم والمشروعات متناهية الصغر التي تشجع روادها على المساهمة بوجبة إضافية للتبرع بها تحت شعار « الوجبة المعلقة « حيث يشارك في المبادرة نحو ٥٠٠ مطعم يُقدم كل منهم وجبات لدعم الأسر الأولى بالرعاية ونتيجة هذا التكامل، نجحت المبادرة في الوصول إلى أكثر من ٢ مليون و٣٠٠ ألف وجبة تم توزيعها على الأسر الأولى بالرعاية، بمشاركة أكثر من ٢٢ ألف متطوع من شباب مصر، الذين يساهمون في تجهيز الوجبات وتنظيمها وتوزيعها.

وفي هذا السياق، نظّمت إدارة المسئولية المجتمعية ببنك قناة السويس يوم تطوعي لمشاركة الموظفين في توزيع عددًا من الوجبات داخل قرية مزغونة بمركز البدرشين بمحافظة الجيزة، في خطوة تعكس حرص البنك على تعزيز ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية، والمساهمة في إدخال البهجة على الأسر الأولى بالرعاية خلال شهر رمضان المبارك.

ومن جانبها، قالت نور الزيني إن مشاركة بنك قناة السويس في مبادرة «عيش وملح» تأتي انطلاقًا من ايمان البنك بأهمية تعزيز قيم التضامن والتكافل داخل المجتمع، مؤكدة أن دور المؤسسات المالية لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات المصرفية، بل يمتد ليشمل المساهمة في تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات الفئات الأولى بالرعاية، بما يُساهم بدوره في تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية، وهو ما يتماشى مع توجهات رؤية مصر ٢٠٣٠، والبنك المركزي المصري.

وأشارت إلى أن المبادرة تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاع المصرفي ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب المتطوعين، مشيرة إلى انها تُعد بمثابة «حملة من المصريين إلى المصريين » بهدف الوصول للأسر الأولى بالرعاية، حيث إن المبادرة لا تقتصر على تقديم وجبات غذائية فحسب، بل تمثل رسالة مجتمعية تعكس روح العطاء، لافتة إلى أن مشاركة المطاعم والمشروعات الصغيرة والمتطوعين تعكس تكاملا حقيقيًا بين مختلف أطراف المجتمع.

هذا ولفتت أن مشاركة البنك في هذه المبادرة تأتي في إطار استراتيجية المسئولية المجتمعية الهادفة إلى تحقيق أثر إيجابي وتنموي، وهو ما يخدم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة SDGs "القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي".

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات ضرورة عاجلة..

كيف تواجه الدولة تأثير «التضخم المستورد» على المواطنين؟

توقعات بعودة البنك المركزي المصري إلى سياسة التشديد وزيادة الفائدة 300 نقطة أساس

في ظل تصاعد موجة التضخم المستورد عقب أحداث التوترات الجيوسياسية وما تبعها من ارتفاع أسعار المحروقات الذى ينذر بارتفاع أسعار السلع الأساسية، طالب الخبراء بسرعة تفعيل الحكومة لسياسات اقتصادية مرنة قادرة على التعامل مع متغيرات دولية يصعب التنبؤ بها بشكل كامل، وتوقعوا أن يتجه البنك المركزي في لجنه السياسة القادمة لرفع أسعار الفائدة بين ٢٠٠ و٣٠٠ نقطة أساس في محاول لتعويض القطاع العائلي عن الموجه التضخمية المتوقعة.

وليد خضر:

زيادة أسعار المحروقات تدفع التضخم إلى 17 % خلال مارس

محمد عبد المنعم:

اضطراب سلاسل الإمداد العالمية ينقل الضغوط إلى الداخل

ماجد فهمي:

خروج الأموال الساخنة يغذي موجة التضخم الجديدة

محمد بدرة:

ارتفاع النفط عالميًا يفرض تحديات إضافية على مصر

حيث قال الدكتور وليد خضر الخبير الاقتصادي أن قرار زيادة أسعار المحروقات الذي أعلن قبل أيام ، بنسب تتراوح بين ١٥٪ و٢٢٪ لبعض المنتجات، سيكون له تأثير مباشر على معدلات التضخم في مصر ، إذ ارتفع معدل التضخم إلى نحو ١٣,٦٪، مقارنة بنحو ١١,٩٪ في يناير الماضي، أي أننا اقتربنا من مستوى ١٣,٥٪ تقريبا.

و تابع أن شهر رمضان شهد بالفعل ارتفاع ملحوظ في أسعار عدد من السلع الأساسية، خاصة الدواجن ومنتجات الألبان، وهو ما انعكس بدوره على زيادة التضخم خلال شهر فبراير، ليرتفع من ١١,٩٪ إلى ما يقارب ١٣,٤٪ أو ١٣,٦٪ بنهاية الشهر ، إذ أن هذه التطورات تضغط بشكل كبير على المواطن المصري، خاصة محدودي الدخل، في ظل الارتفاعات المتتالية في الأسعار، فضلا عن التوترات الجيوسياسية في المنطقة التي انعكست بدورها على أسعار النفط عالميا، وهو ما زاد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين.

ويرى أن دور الحكومة يبرز هنا في التخفيف من حدة هذه الضغوط ، فقد أشارت سابقا إلى عدم رفع أسعار المحروقات لفترة زمنية معينة، لكن المتغيرات الاقتصادية والظروف الدولية دفعتها لاتخاذ إجراءات استثنائية، كان من بينها تحريك أسعار الوقود ،ومن الطبيعي أن ينعكس ارتفاع أسعار السولار أو أسطوانات الغاز على تكلفة النقل والإنتاج، وبالتالي على أسعار السلع والخدمات المختلفة.

خلال الفترة الماضية، عانى المواطن من ضغوط معيشية كبيرة، لذلك فإن المرحلة المقبلة تتطلب إجراءات داعمة مشيدا بتصريحات من رئيس مجلس الوزراء حول حزمة إجراءات تستهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين، من بينها زيادة الحد الأدنى للأجور ، معربا عن أمنيته في أن يتم تطبيق هذه الزيادة في أقرب وقت ممكن دون انتظار إقرار الموازنة الجديدة، وأن يصل الحد الأدنى للأجور إلى نحو ١٠ آلاف جنيه.

وتابع :»لابد من الوضع في الاعتبار أن الأهم من تحديد الحد الأدنى للأجور هو ضمان التزام القطاع الخاص بتطبيقه ، فقد شهدنا في التجربة السابقة، حين تم رفع الحد الأدنى إلى ٧ آلاف جنيه، أن بعض الشركات في القطاع الخاص لم تلتزم به بالشكل المطلوب ، لذلك من الضروري وجود آليات واضحة تضمن تطبيق هذا القرار بشكل فعلي "

و أضاف أن ملف المعاشات لا يقل أهمية عن رفع الحد الأدنى للأجور ، إذ يجب أن تتضمن الحزمة الاجتماعية الجديدة إعادة النظر في الحد الأدنى للمعاشات ورفعها بنسب مناسبة تضمن حياة كريمة للمواطنين، خاصة أن هناك معاشات لا تزال تدور حول ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه، وهو مستوى لا يتناسب مع تكاليف المعيشة الحالية.

وأوصى بتشديد الرقابة على الأسواق والتعامل بحزم مع أي تلاعب بالأسعار أو احتكار للسلع اذ شددت القيادة السياسية على ضرورة مواجهة مثل هذه الممارسات، وهو ما يستدعي تطبيق إجراءات صارمة لضبط الأسواق وضمان توافر السلع للمواطنين بأسعار عادلة.

أما على صعيد السياسة النقدية، فتوقع أن يتخذ البنك المركزي قرارا برفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل يوم ٢ أبريل، خاصة في ظل عودة التضخم للارتفاع، مرجحا أنه إذا استمرت الضغوط التضخمية، خاصة بعد

حسن عبدالله

أنه في كافة الأحوال من المهم أن تظل السياسات الاقتصادية في حالة متابعة مستمرة لهذه المتغيرات ، و أكد أن البنك المركزي سيواصل مراقبة تطورات التضخم عن كثب، ومن المتوقع أن يتجه إلى رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقبل، ربما في حدود ٢٠٠ إلى ٣٠٠ نقطة أساس، بهدف احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار السوق.

وقال ماجد فهمي الخبير المصرفي إن ما يحدث حاليا في الأسواق المالية والاقتصادية يرتبط بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة والعالم، والتي ألقت بظلالها على العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها سوق النقد الأجنبي ، موضحا أن من أبرز تداعيات هذه التطورات خروج «الأموال الساخنة»، وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار بوتيرة سريعة، الأمر الذي انعكس بدوره على موارد الدولة من العملة الصعبة وأضاف أن حالة التوتر التي تشهدها المنطقة أثرت كذلك على قطاع السياحة، خاصة أن المنطقة بأكملها تعيش حالة من عدم الاستقرار، ما أدى إلى تراجع بعض مصادر النقد الأجنبي.

وأشار إلى أن ارتفاع سعر الدولار انعكس أيضا على زيادة فاتورة الواردات من الخارج، وهو ما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية، إلى جانب القرارات المرتبطة برفع أسعار المحروقات وتعريفة النقل، والتي انعكست بدورها على مستويات الأسعار في السوق المحلية.

ولفت فهمي إلى أن سعر الدولار قفز في فترة قصيرة من نحو ٤٧ جنيهًا إلى قرابة ٥٢ جنيه، وهو ارتفاع جاء في المقام الأول نتيجة خروج الأموال الساخنة التي تستثمر عادة في أدوات الدين الحكومية، حيث يتطلب تخارج هذه الاستثمارات قيام المستثمرين بشراء العملة الصعبة من البنوك لتحويلها إلى الخارج.

وأكد أن السيطرة على العديد من هذه العوامل تظل محدودة، نظرا لارتباطها بعوامل خارجية، وهو ما يتطلب وجود خطة اقتصادية واضحة واستراتيجية تعمل على عدة محاور لمواجهة مثل هذه التحديات

وأوضح أن هذه ليست المرة الأولى التي تتأثر فيها مصر بخروج الأموال الساخنة، مشيرا إلى أن التجربة السابقة حدثت عقب اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي ترتب عليها خروج نحو ٣٥ مليار دولار من هذه الاستثمارات، ما تسبب حينها في ضغوط كبيرة على الاقتصاد.

وأضاف أن الأزمات السابقة لم تدفع إلى الاستعداد بالشكل الكافي لتقليل الاعتماد على هذا النوع من التدفقات المالية، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لموجات جديدة من التضخم وارتفاع أسعار الطاقة، خاصة أن الدولار عنصر رئيسي في تحديد تكلفة العديد من السلع والخدمات.

وشدد فهمي على ضرورة تبني استراتيجية اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل تستهدف في المقام الأول تعظيم إيرادات الدولة من العملة الصعبة، من خلال تعزيز الإنتاج وزيادة الاعتماد على المشروعات القومية، إلى جانب دعم الاستثمار في القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الأموال الساخنة، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وقال محمد عبد المنعم الخبير المصرفي إن موجة ارتفاع الأسعار التي تشهدها الأسواق خلال الفترة الحالية ترتبط بشكل كبير بعوامل خارجية، في مقدمتها ارتفاع تكلفة الخامات عالميا واضطراب سلاسل الإمداد، وهو ما يعرف اقتصاديا بـ «التضخم المستورد»، مؤكدا أن الاقتصاد المصري تأثر بهذه التطورات مثل كثير من اقتصادات العالم.

وأوضح أن زيادة أسعار المواد الخام والشحن والنقل على المستوى الدولي انعكست بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والاستيراد، ما أدى إلى انتقال جزء كبير من الضغوط التضخمية إلى الأسواق المحلية، خاصة أن مصر تعتمد على استيراد نسبة من مدخلات الإنتاج والسلع الاستراتيجية من الخارج.

وأضاف أن اضطراب سلاسل الإمداد العالمية نقل الضغوط للداخل، لافتا إلى أن الدولة اتجهت في المقابل إلى تبني سياسات مالية تستهدف ترشيد بعض بنود الإنفاق، وخفض أنواع متعددة من المصروفات، في إطار محاولات الحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

وأشار إلى أن زيادة المعروض النقدي في السوق تأتي في جانب منها نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى ضغوط إضافية على الأسعار، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة ، لافتا إلى أن معالجة التضخم تحتاج إلى وقت حتى تنعكس آثار السياسات الاقتصادية على الأسواق بشكل واضح.

وأضاف أن أسعار الطاقة والمواد البترولية تمثل أحد العوامل المؤثرة في معدلات التضخم، نظرا لارتباطها بتكلفة النقل والإنتاج، مشيرا إلى أن أي زيادة في أسعار المحروقات غالبا ما تمتد آثارها إلى أسعار العديد من السلع والخدمات في السوق .

وتوقع استمرار الضغوط السعرية خلال الأشهر المقبلة، خاصة في ظل استمرار تقلبات أسعار النفط عالميا وتكلفة الاستيراد، ما قد ينعكس على أسعار الوقود وبعض السلع الأساسية.

وأكد أن مواجهة هذه التحديات تتطلب استمرار العمل على زيادة المعروض من السلع في الأسواق وتعزيز الإنتاج المحلي، إلى جانب دعم الصناعة وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يسهم في تخفيف الضغوط على العملة الأجنبية وتقليل تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن تعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي وزيادة الإنتاج المحلي يمثلان أحد أهم المسارات لتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط، لافتًا إلى أن احتياطي النقد الأجنبي لمصر تجاوز في فترات سابقة حاجز ٤٩ مليار دولار، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية إذا توافرت السياسات الاقتصادية الداعمة للإنتاج والاستثمار .

وقال محمد بدرة الخبير المصرفي إن التطورات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة، وعلى رأسها التوترات بين إيران وإسرائيل، تلقي بظلالها بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، وهو ما ينعكس بدوره على الاقتصاد المصري، خاصة فيما يتعلق بأسعار الطاقة والوقود، مشيرا الى أن هذه التوترات تدفع أسعار النفط والبترول عالميًا إلى الارتفاع، وهو ما ينعكس على تكلفة المحروقات محليًا، ويفرض على مصر تحديات لارتباط تسعير الوقود لدينا بالأسعار العالمية.

وأضاف أن ارتفاع أسعار البنزين والسولار لا يتوقف تأثيره عند حدود الطاقة فقط، بل يمتد ليؤثر على تكلفة النقل والإنتاج، وبالتالي على أسعار السلع والخدمات في السوق، ما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية .

موضحا أن الاقتصاد المصري يواجه في الوقت ذاته عدة عوامل خارجية أخرى، من بينها تراجع بعض موارد النقد الأجنبي نتيجة تأثر حركة السياحة في مناطق مثل جنوب شبه جزيرة سيناء بالتوترات الإقليمية، إلى جانب استمرار الضغوط على إيرادات قناة السويس بسبب اضطرابات حركة التجارة العالمية في المنطقة.

وأكد أن معظم هذه العوامل تظل خارج نطاق السيطرة المباشرة للحكومة، لأنها مرتبطة بمتغيرات دولية وجيوسياسية، وهو ما يفرض تحديات على صانع القرار الاقتصادي في إدارة آثارها.

وأوضح أن الحكومة قد تضطر في بعض الأحيان إلى تمرير جزء من ارتفاع التكلفة إلى المواطنين، خاصة في ما يتعلق بأسعار المحروقات، نظرًا لارتباطها بالأسعار العالمية.

وأشار بدرة إلى أن ارتفاع أسعار الوقود يمثل عاملًا محوريًا في موجة التضخم، نظرًا لتأثيره المباشر على تكلفة النقل وسلاسل الإمداد، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار معظم السلع في الأسواق.

وشدد الخبير المصرفي على أن التعامل مع هذه التحديات يتطلب سياسات اقتصادية حذرة، من بينها ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، إلى جانب وضع خطط طوارئ لمواجهة التقلبات الخارجية، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب إدارة اقتصادية مرنة قادرة على التعامل مع متغيرات دولية يصعب التنبؤ بها بشكل كامل.

مي رفاعي

إعلان "هنا مصر" يحصد المركز الأول على Anghamig Spotify ويصبح الأكثر استماعًا بفارق كبير

حقق إعلان بنك مصر في رمضان ٢٠٢٦ نجاحًا استثنائيًا وتفاعلًا واسعًا عبر مختلف المنصات الرقمية، ليصبح الإعلان الرمضاني الأكثر حضورًا ومشاركة بين الجمهور هذا العام.

وبينما تعكس أرقام المشاهدات في كثير من الأحيان حجم الحملات الترويجية المدفوعة، فإن النجاح الحقيقي للحملات الإعلانية يظهر بشكل أوضح في حجم التفاعل والمشاركة الفعلية من الجمهور. وقد تجسد ذلك بوضوح في حملة بنك مصر "هنا مصر... هفضل كل مرة أجيلك"، حيث تحولت أغنية الحملة إلى حالة جماهيرية واسعة عبر مختلف المنصات.

فقد أنشأ المستخدمون ما يقرب من ٢ مليون فيديو باستخدام أغنية "هنا مصر" عبر منصات التواصل الاجتماعي، محققين أكثر من ٤٠ مليون تفاعل عبر صفحاتهم، وذلك بخلاف التفاعل المحقق عبر الصفحات الرسمية للبنك التي نُشرت عليها الأغنية، في تعبير واضح عن تبنّي الجمهور لرسالة الحملة ومشاعرها. كما تصدرت الأغنية قوائم الاستماع على عدد من أبرز المنصات الموسيقية، حيث جاءت في المركز الأول على منصتي Anghami وSpotify بفارق كبير عن الإعلانات الرمضانية الأخرى. كما حققت الأغنية أكثر من مليون استماع خلال أول ثلاثة أيام فقط من إطلاقها على Anghami، وهو رقم غير مسبوق لإعلان رمضاني على المنصة.

وتواصلت مؤشرات النجاح عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث تصدرت "هنا مصر" قوائم الأكثر رواجًا على TikTok وInstagram وYouTube Music ومنصة X، بالإضافة إلى تصدرها قوائم Anghami للأغاني المصرية والعربية وقائمة الأكثر استماعًا في مصر، فضلًا عن احتلالها المركز الأول على Spotify في مصر.

ويؤكد هذا النجاح أن الحملات الإعلانية الأكثر تأثيرًا هي تلك التي تنجح في بناء ارتباط حقيقي مع الجمهور، حيث لا يكتفي المشاهد بالمشاهدة فقط، بل يشارك المحتوى ويعيد إنتاجه ويجعل الرسالة جزءًا من تفاعله اليومي. وقد نجحت حملة بنك مصر "هنا مصر... هفضل كل مرة أجيلك" في تحقيق ذلك، لتتحول إلى واحدة من أبرز الظواهر الرقمية والإعلانية في رمضان ٢٠٢٦، معبرةً عن قوة الرسالة التي وصلت إلى وجدان الجمهور وتبنّاها الملايين عبر مختلف المنصات.

حجم الأصول يسجل 99.8 مليار جنيه..

المصرف المتحد يحقق 2.3 مليار جنيه صافي ربح 2025

أظهرت القوائم المالية المستقلة للمصرف المتحد للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تحقيق مؤشرات نمو واضحة في إجمالي الأصول، ومحفظتي الودائع والقروض.

فقد سجل إجمالي المركز المالي نحو ٩٩,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ٨٢,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٧,١ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ ٢١٪، بما يعكس قدرة المصرف على تعزيز قاعدة أصوله في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات الإقليمية والعالمية.

وارتفع إجمالي ودائع العملاء إلى ٧٥,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ٦٢,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة ١٣,٢ مليار جنيه وبنسبة نمو ٢١٪، نتيجة زيادة ودائع الشركات حيث بلغت ٢٨,١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٢٥,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة ٢,٥ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٠٪، وزيادة ودائع الافراد حيث بلغت ٤٧,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٣٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة ١٠,٧ مليار جنيه وبنسبة نمو ٢٩٪. بما يعكس تنامى ثقة العملاء من الأفراد والشركات، حيث استحوذت ودائع الأفراد على نحو ٦٣٪ من إجمالي ودائع العملاء، فيما استحوذت ودائع المؤسسات على نحو ٣٧٪ من إجمالي الودائع.

كما بلغ إجمالي القروض والتسهيلات ٣٨,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ ، مقابل ٣١,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤، بزيادة ٧,١ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٣٪، نتيجة زيادة قروض الافراد حيث بلغت ٩,٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٨,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة ١,١ مليار جنيه بنسبة نمو ١٣٪ وزيادة قروض الشركات.

وبلغت ٢٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٢٠,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة ٥,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٥٪ ، وزيادة محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حيث بلغت ٢,٩٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٢,٠٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة ٠,٨٧ مليار جنيه ونمو ٤٢٪.

وارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى ١٧,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٤,٣ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢٤، بنسبة نمو ٢٤٪، مدعومة بزيادة الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وحقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة بلغ قدره ٢,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، فيما بلغ صافي الربح قبل الضريبة ٣,٥ مليار جنيه بنهاية العام.

حيث ارتفع صافي الدخل من العائد ليسجل ٥,١ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٤,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤، بنسبة نمو ١١٪.، كما سجل صافي الدخل من العمولات المصرفية نحو ٠,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٠,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤، بنسبة نمو ٩٪.

وتتضمن المؤشرات المالية الإيجابية للمصرف المتحد الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية ومركز مالي قوى، حيث بلغ معدل معيار كفاية رأس المال ٢٢,٠٧٪، وهو ما يفوق الحدود المقررة من البنك المركزي المصري ومقررات لجنة بازل. الامر الذي يعكس قوة القاعدة الرأسمالية.

كما بلغت نسبة القروض غير المنتظمة (NPL) ١,٢٪ حيث بلغت نسبة قروض الافراد الغير منتظمة (NPL) ١,١٪ وبلغت نسبة قروض الشركات الغير منتظمة (NPL) ١,٣٪ فيما بلغت نسبة تغطية مخصص القروض (Coverage Ratio) ٣١٣٪ مما يعكس جودة اصول المصرف وكفاية المخصصات، ويتمتع البنك بنسب سيولة عالية وفقا لمقررات لجنة بازل والنسب المقررة من البنك المركزي المصري.

فيما بلغت نسبة اجمالي القروض الي اجمالي الودائع ٥١٪، وبالعملة المحلية ٥٥٪ وبالعملة الأجنبية ٣٩٪. أداء متميز لقطاع الاستثمار وتنوع في المحفظة لتعزيز العوائد.

حقق قطاع الاستثمار نتائج ايجابية في عام ٢٠٢٥ حيث بلغت القيمة العادلة لمحفظة الاستثمار٦,٩ مليار جنيه مقابل ٢,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بزيادة ٤,٣ مليار جنيه بنسبة نمو ١٦٥٪.

وفي إطار استراتيجية المصرف للتحول الرقمي والتي تتواكب مع توجهات البنك المركزي دعما للشمول المالي والتحول لمجتمع اقل اعتمادا على النقد قام البنك بتطوير قنوات رقمية مثل الموبايل والإنترنت البنكي للأفراد والإنترنت البنكي للشركات بالإضافة الى الحلول المخصصة لتحويل المرتبات للشركات بكل سهولة وطوال الأيام الاسبوع.

كما قام مصرفنا بالتكامل مع شبكة المدفوعات اللحظية على قنوات المصرف المتحد الإلكترونية «الإنترنت ـ الموبايل البنكي» والتي تتيح للعملاء تنفيذ معاملات دفع لحظية طوال أيام الأسبوع.

عالم المال
ندعم قرارك

www.alamalmal.net

الحادية والعشرون | الإصدار الثانى- العدد: 882

• الأحد 15 مارس 2026 م

تحررها
مى أبو المجد

التوترات الإقليمية تشعل الأسواق..

ارتفاع الأعلاف والشحن يضغط على أسعار الغذاء في السوق المحلية

تشهد الأسواق المصرية موجة ملحوظة من ارتفاع الأسعار في عدد كبير من السلع الغذائية، وسط تأثيرات متشابكة بين التطورات الجيوسياسية في المنطقة، وارتفاع سعر الدولار، وزيادة تكاليف الإنتاج ومدخلاته، إلى جانب عوامل موسمية ومناخية أثرت على حجم المعروض من بعض السلع. وتتزامن هذه الزيادات مع زيادة الطلب خلال شهر رمضان، مما أدى إلى ضغوط إضافية على الأسواق، في وقت تتباين فيه التفسيرات بين ارتفاع حقيقي في تكاليف الإنتاج والاستيراد، وبين اتهامات لبعض التجار باستغلال الأوضاع الإقليمية لرفع الأسعار.

عبد السلام الجبلي:

إنتاج الأسمدة مستقر وبكامل طاقته

فهمي جليلة:

النولون أصبح أعلى من قيمة البضائع

سمير النجار:

المصدرون يواجهون خنقة في السيولة

شعبة الدواجن:

الأعلاف تمثل 75 % من تكلفة الإنتاج والطن زاد 3000 جنيه

شعبة القصابين:

ضعف الثروة الحيوانية والاستيراد يدفعان أسعار اللحوم للصعود

شعبة الخضراوات:

الصقيع يضرب المحاصيل ويرفع أسعار الطماطم والباذنجان

وبين هذه العوامل المختلفة تتحرك أسعار اللحوم والدواجن والخضروات صعودًا بدرجات متفاوتة، بينما تتجه الحكومة والبرلمان لتشديد الرقابة على الأسواق.

المخزون السلعي

ومن جهته أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي أن الحكومة وضعت سيناريوهات للتعامل مع تداعيات الأزمة الحالية منذ أشهر، مشددًا على أن الدولة لن تسمح بأي ممارسات احتكارية أو استغلال للأوضاع الإقليمية لرفع الأسعار.

وأوضح أن المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية يكفي لعدة أشهر، مشيرًا إلى أن الحكومة تتابع الأسواق بشكل مستمر لضمان توافر السلع واستقرار الأسعار.

ارتفاع طن العلف

في حين قال سامح السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن أسعار الأعلاف سجلت زيادة ملحوظة خلال الأيام الأخيرة، حيث ارتفع سعر طن العلف بمقدار ٣٠٠٠ ليسجل نحو ٢٥ ألف جنيه، مقارنة بـ٢٢ ألف جنيه قبل تصاعد التوترات المرتبطة بالحرب في إيران وارتفاع سعر الدولار، لافتا إلى أن الأعلاف تمثل نحو ٧٥٪ من إجمالي تكلفة إنتاج الدواجن، ما يجعل أي زيادة في أسعارها تنعكس مباشرة على تكلفة الإنتاج داخل المزارع.

وأضاف أن سعر كيلو الدواجن داخل المزارع وصل إلى نحو ١٠٥ جنيهات، بينما يتراوح سعر البيع للمستهلك في الأسواق بين ١٢٠ و١٢٥ جنيهًا للكيلو، نتيجة إضافة تكاليف النقل والتداول وهوامش الربح عبر حلقات سلسلة التوريد المختلفة، مشيرا إلى أن زيادة الطلب خلال شهر رمضان تمثل عاملًا موسميًا معتادًا في ارتفاع الأسعار، إلا أن هذا العام تزامن مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما أدى إلى زيادات أكبر من المعتاد.

ورغم ذلك، أكد السيد أن جزءًا من الزيادات الأخيرة قد يكون غير مبرر، خاصة مع توافر مخزون استراتيجي من الأعلاف داخل البلاد يكفي لنحو ٩ أشهر، إلى جانب استقبال السوق شحنات جديدة من فول الصويا تقدر بنحو ١٣٥ ألف طن.

وأوضح أن مستقبل أسعار الدواجن خلال الفترة المقبلة سيظل مرتبطا بعدة عوامل، أبرزها تطورات الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة وحركة سعر الدولار وتكاليف استيراد مدخلات الإنتاج.

أزمة النولون

من جهته أكد فهمي جليلة، عضو المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، أن شركات الملاحة رفعت أسعار الشحن بشكل كبير خلال الأيام الأخيرة، موضحًا أن الزيادات لم تقتصر على التعاقدات الجديدة فقط، بل شملت أيضًا الشحنات التي تم التعاقد عليها قبل اندلاع الحرب بنحو عشرة أيام.

وأوضح أن تلك الزيادات المفاجئة وضعت المصدرين في موقف صعب، خاصة أن تكلفة النقل ارتفعت بصورة كبيرة وغير متوقعة، ما أدى إلى تضاعف الأعباء المالية على الشركات المصدرة.

وأشار جليلة إلى أن أسعار النولون البري إلى عدد من الأسواق العربية شهدت قفزات كبيرة، حيث ارتفعت تكلفة النقل إلى دبي من نحو ٤٠٠٠ دولار إلى ما يقرب من ٨٥٠٠ دولار، وهو ما جعل تكلفة الشحن في بعض الحالات تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمة البضاعة نفسها.

وأضاف أن النولون إلى مسقط ارتفع من ٣٩٠٠ دولار إلى نحو ٧٥٠٠ دولار، بينما زادت تكلفة النقل إلى الكويت من ٣٥٠٠ دولار إلى نحو ٥٥٠٠ دولار، كما ارتفع النولون إلى قطر من ٤٠٠٠ دولار إلى حوالي ٦٥٠٠ دولار، وإلى البحرين من ٤٠٠٠ إلى ٦٥٠٠ دولار.

وأوضح أن الزيادات امتدت أيضًا إلى خطوط النقل البري المتجهة إلى المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع النولون إلى مدينة جدة من نحو ١٢ ألف ريال إلى حوالي ١٦ ألف ريال، كما زاد إلى الرياض من ١٢,٥ ألف إلى ١٦,٥ ألف، بينما ارتفع إلى الدمام من ١٣ ألف ريال إلى نحو ١٦,٥ ألف ريال.

وشدد جليلة على أن أسعار الشحن تشهد تغيرات متلاحقة، مؤكدًا أن الزيادات مستمرة بشكل شبه يومي، وهو ما يزيد من حالة الارتباك لدى المصدرين الذين يجدون صعوبة في حساب التكاليف الفعلية لعمليات التصدير.

وأشار إلى أن الارتفاعات الحالية في النولون وصلت إلى مستويات غير منطقية، حيث أصبحت تكلفة الشحن في بعض الحالات أعلى من قيمة البضائع نفسها، وهو ما انعكس سلبًا على حركة التصدير وأدى إلى تباطؤ بعض الشحنات المتجهة إلى الأسواق الخارجية.

وتوقع جليلة أن تؤثر هذه الأوضاع على بعض المواسم التصديرية المرتبطة بالخضروات والفاكهة، خاصة موسم تصدير الموالح والبطاطس، اللذين يمثلان جزءًا مهمًا من الصادرات الزراعية المصرية.

وأضاف أن الأزمة بدأت تخلق أيضًا خلافات بين المشترين والبائعين بشأن الشحنات التي تم التعاقد عليها قبل اندلاع الحرب، حيث يختلف الطرفان حول الجهة التي تتحمل الزيادات الكبيرة التي فرضتها شركات الملاحة على أسعار الشحن.

ووصف جليلة ما يحدث حاليًا بأنه حالة من «الفوضى» في حركة التجارة العالمية، مشيرًا إلى أن المصدرين يواصلون العمل في ظل ظروف شديدة الصعوبة، في محاولة للحفاظ على استمرارية نشاطهم.

وأكد أن المصدر في هذه الظروف يغامر ويكافح للحفاظ على أعماله، خاصة أنه يتحمل التزامات كبيرة تتعلق بالعمالة والعقود والتشغيل، ما يجعله مضطرًا للاستمرار رغم التحديات الكبيرة.

وطالب بضرورة تدخل الحكومة لعقد اجتماع موسع مع شركات الملاحة لبحث الأزمة الحالية، والعمل على التوصل إلى حلول متوازنة تضمن وجود زيادات منطقية في أسعار الشحن، بما يساعد على استمرار حركة التجارة ويخفف الضغوط عن المصدرين خلال هذه المرحلة الصعبة.

خنقة سيولة

بدوره أكد الدكتور سمير النجار، عضو المجلس التصديري للحاصلات الزراعية ورئيس مجلس إدارة شركة «دالتكس»، أن المصدرين يواجهون في المرحلة الحالية ضغوطًا كبيرة نتيجة التطورات الجيوسياسية والحرب الدائرة في المنطقة، والتي تسببت في حالة من الارتباك الشديد في سلاسل الإمداد والشحن الدولية.

وأوضح النجار أن المصدرين أصبحوا في مواجهة ما وصفه بـ«حمل ثقيل» في إدارة عمليات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، في ظل اضطراب حركة الشحن وعدم انتظامها، إلى جانب الارتفاعات الكبيرة في تكاليف النقل البحري والنولون، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تكلفة التصدير والقدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن الوضع الحالي يضع المصدرين في «خنقة» كبيرة على مستوى السيولة النقدية، خاصة مع تعطل أو إغلاق بعض الأسواق أمام الصادرات نتيجة الأحداث الجارية، وهو ما يخلق ضغوطا مالية متزايدة على الشركات العاملة في مجال التصدير.

وشدد النجار على أهمية وجود متابعة مستمرة من جانب الوزارات والجهات الحكومية المعنية بملف التصدير، من خلال عقد اجتماعات دورية مع المصدرين للاستماع إلى رؤيتهم ومقترحاتهم بشأن التعامل مع الأزمة الحالية، ورصد تداعياتها بشكل فوري، بما يتيح اتخاذ إجراءات داعمة تسهم في تخفيف الضغوط عن القطاع التصديري.

وأضاف أن هذه التطورات لا تؤثر فقط على المصدرين، بل تمتد تداعياتها إلى الأسواق والاقتصاد بشكل عام، موضحًا أن ما يمر به قطاع التصدير حاليًا يمكن اعتباره «وعكة» مؤقتة، خاصة في قطاع الصادرات الزراعية، لكنه أكد في الوقت نفسه أن مثل هذه الأزمات سرعان ما تمر كما حدث في العديد من المراحل السابقة.

ولفت النجار إلى أن خبرته الممتدة في مجال الاستثمار على مدار أكثر من ٦١ عامًا جعلته شاهدًا على العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة والعالم، مؤكدًا أن جميع تلك الأزمات انتهت في النهاية وعادت حركة الاقتصاد إلى مسارها الطبيعي.

الأسمدة مستقرة

ويرى الدكتور عبد السلام الجبلي، رئيس لجنة الزراعة والري السابق بمجلس الشيوخ، أن أسعار سماد اليوريا شهدت ارتفاعًا كبيرًا في الأسواق العالمية خلال الأسبوع الأخير، حيث قفز سعر الطن من نحو ٥٠٠ دولار إلى قرابة ٧٠٠ دولار، وهي زيادة واضحة تم تسجيلها في البورصات العالمية.

وأوضح الجبلي أن هذه القفزة تعكس حالة الاضطراب التي تشهدها الأسواق الدولية نتيجة التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، وما ترتب عليها من تأثيرات مباشرة على قطاع الطاقة وتكاليف الشحن والنقل، وهي عوامل تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد أسعار الأسمدة عالميًا.

وعلى الرغم من هذه الارتفاعات الدولية، شدد الجبلي على أن سوق الأسمدة في مصر لا تزال مستقرة حتى الآن، موضحًا أن منظومة تداول الأسمدة في مصر تختلف إلى حد كبير عن النظام العالمي، حيث تقوم الحكومة بتوجيه نحو ٣٥٪ من إنتاج مصانع الأسمدة للسوق المحلي في صورة سماد مدعوم للمزارعين.

وأشار إلى أن سعر طن السماد المدعوم في مصر يبلغ نحو ٥٠٠٠ جنيه، وهو ما يسهم في تخفيف الأعباء عن المزارعين ودعم العملية الإنتاجية الزراعية، خاصة في ظل ارتفاع التكاليف التي يشهدها القطاع الزراعي خلال الفترة الحالية.

وفيما يتعلق بأسعار الأسمدة الحرة في السوق المحلي، أوضح الجبلي أن طن سماد اليوريا الحر يقدر حاليًا بنحو ٢٣ ألف جنيه، بينما يتراوح سعر طن سماد النترات بين ١٩ و٢٠ ألف جنيه، مؤكدًا أن هذه الأسعار لم تشهد حتى الآن أي زيادات جديدة رغم الارتفاعات العالمية.

وأكد أن مصانع الأسمدة في مصر تعمل حاليًا بكامل طاقتها الإنتاجية، لافتا إلى أن إمدادات الغاز الطبيعي التي تعد المكون الرئيسي في صناعة الأسمدة متوافرة للمصانع بصورة طبيعية حتى الآن، وهو ما يساعد على استمرار الإنتاج دون أي تعطل.

وأضاف الجبلي أن الأسعار المحلية لم تتأثر حتى الآن بالارتفاعات العالمية، إلا أنه أشار إلى أن استمرار الحرب والتوترات في المنطقة قد يدفع الدولة في مرحلة لاحقة إلى دراسة إعادة النظر في تسعير بعض المنتجات البترولية، خاصة في ظل الضغوط الكبيرة التي تواجه قطاع الطاقة عالميًا.

وأوضح أن تكلفة الطاقة تمثل عنصرًا أساسيًا في منظومة الإنتاج، إلى جانب الأعباء الأخرى التي بدأت تتزايد نتيجة الحرب، وعلى رأسها ارتفاع تكاليف النقل والشحن والنولون، وهي عوامل قد يكون لها تأثيرات مستقبلية على الأسعار إذا استمرت الأوضاع الحالية لفترة طويلة.

وأكد الجبلي أن الأولوية في هذه المرحلة يجب أن تظل موجهة نحو الحفاظ على استقرار السوق المحلي وتوفير احتياجاته الأساسية، مشددًا على أن تأمين احتياجات المزارعين من الأسمدة يمثل عنصرًا حيويًا لاستمرار الإنتاج الزراعي.

واختتم تصريحاته بالتأكيد على أن نجاح الحكومة في الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية وتأمين احتياجات السوق المحلي يعد خطوة بالغة الأهمية في ظل الظروف الإقليمية الصعبة، مشيرًا إلى أن ضمان توفير السلع الأساسية للمواطنين والمزارعين يجب أن يظل في مقدمة أولويات الدولة خلال هذه المرحلة.

تقلبات العملة

قال سعيد زغلول، نائب رئيس شعبة القصابين باتحاد الغرف التجارية، إن أسعار اللحوم بدأت تتحرك صعودًا خلال الفترة الأخيرة بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار، مشيرًا إلى أن السوق المحلية أصبحت أكثر تأثرًا بتقلبات العملة نتيجة الاعتماد الكبير على الاستيراد في توفير جزء من احتياجاتها.

وأوضح زغلول أن السوق المصرية تعاني منذ سنوات من ضعف إدارة ملف الثروة الحيوانية والزراعية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي من اللحوم والأعلاف، وهو ما دفع البلاد إلى الاعتماد بشكل متزايد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق.

وأضاف أن هذا الوضع يجعل الأسعار عرضة لتقلبات سريعة وغير متوقعة مع أي تغير في سعر الدولار أو تكاليف الاستيراد، خاصة في ظل الاضطرابات الاقتصادية والتوترات الإقليمية التي تؤثر على حركة التجارة العالمية.

وأشار إلى أن بعض التجار يستغلون المواسم وفترات زيادة الطلب، مثل الأعياد والمناسبات، لرفع أسعار الماشية واللحوم، لافتًا إلى أن السوق المصرية تُعد سوقًا موسمية بطبيعتها، حيث ترتفع الأسعار في فترات معينة نتيجة زيادة الطلب وقلة المعروض.

وأوضح أن الأزمة قد تتفاقم في حال انخفاض المعروض من الماشية في الأسواق أو تراجع كميات اللحوم المستوردة، خاصة في ظل ارتفاع سعر الدولار وصعوبة الاستيراد، وهو ما قد يدفع المواطنين للاعتماد بشكل أكبر على محال الجزارة بأسعار مرتفعة.

ودعا زغلول إلى ضرورة التوسع في استغلال الأراضي الصحراوية لزراعة الأعلاف وتنمية الثروة الحيوانية، بما يقلل من الاعتماد على الاستيراد ويعزز استقرار السوق، مؤكدًا أن التوسع في هذه المشروعات يمكن أن يحقق ثروة حيوانية حقيقية تسهم في استقرار أسعار اللحوم في السوق المحلي، وتعزز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات والتقلبات العالمية.

تراجع المعروض

أكد حاتم نجيب، نائب رئيس شعبة الخضروات باتحاد الغرف التجارية، أن موجة الصقيع الأخيرة أثرت بشكل كبير على إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية، ما أدى إلى تراجع المعروض وارتفاع الأسعار في الأسواق.

وأوضح أن محصول الباذنجان كان من أكثر المحاصيل تضررًا بسبب شدة البرودة، كما تأثرت محاصيل الطماطم والليمون والجزر والبصل، الأمر الذي انعكس على أسعارها في الأسواق.

وأشار إلى أن سعر كيلو الطماطم يتراوح حاليًا بين ٢٠ و٢٥ جنيهًا، بينما يتراوح سعر الباذنجان بين ٣٠ و٤٠ جنيهًا، والفلفل بين ٣٠ و٣٥ جنيهًا في أسواق التجزئة.

وأضاف أن السوق تمر حاليًا بمرحلة انتقالية بين نهاية موسم الشتاء وبداية المحاصيل الصيفية، متوقعًا أن تبدأ الأسعار في التراجع خلال الأسابيع المقبلة مع دخول الإنتاج الجديد وارتفاع درجات الحرارة.

زيادات الوقود تدفع تكاليف الإنتاج الزراعي والغذائي إلى ارتفاعات قياسية

تشهد الأسواق حالة من الترقب بعد قرارات زيادة أسعار المحروقات، وسط تساؤلات حول انعكاساتها المحتملة على تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الغذائية.

ويعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثرًا بتغير أسعار الوقود، نظرًا لاعتماده بشكل كبير على وسائل النقل وتشغيل المعدات والآلات الزراعية، ما يضع المزارعين أمام تحديات إضافية في ظل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج خلال الفترة الأخيرة.

«الفلاحين»:

تضاعف أعباء المزارعين وتفاقم تكلفة الإنتاج

«منتجي الدواجن»:

ترفع التكاليف والأسعار 15 %

وأكد حسين عبد الرحمن أبوصدام، نقيب عام الفلاحين، أن قرار رفع أسعار المحروقات سيضيف أعباءً جديدة على كاهل المزارعين نتيجة ارتفاع تكاليف النقل وتشغيل المعدات الزراعية، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق، موضحًا أن تحديد الأسعار يخضع في الأساس لآليات العرض والطلب وليس لتكلفة الإنتاج وحدها.

وأوضح أبو صدام أن زيادة أسعار الوقود تمثل عبئًا إضافيًا على الفلاحين الذين يتحملون بالفعل تكاليف مرتفعة لمستلزمات الإنتاج، مشيرًا إلى أن هذه الزيادات تؤثر بشكل مباشر على عمليات الزراعة والنقل، لكنها لا تعد العامل الحاسم في تحديد أسعار السلع الزراعية للمستهلكين.

وطالب نقيب الفلاحين الحكومة بضرورة مراعاة أوضاع المزارعين في ظل هذه الزيادات، من خلال تقديم مزيد من الدعم المادي والمعنوي لهم، إلى جانب تكثيف برامج التوعية والإرشاد الزراعي لمساعدتهم على التعامل مع التحديات الاقتصادية الراهنة وتقليل تكاليف الإنتاج قدر الإمكان.

كما دعا المواطنين إلى عدم الانسياق وراء الممارسات الاحتكارية لبعض التجار، مؤكدًا أن التهافت على شراء السلع بأسعار مرتفعة يساهم في تشجيع البعض على رفع الأسعار بشكل غير مبرر.

وشدد على أهمية مقاطعة التجار الذين يستغلون الظروف الاقتصادية لتحقيق أرباح مبالغ فيها، والاعتماد على الشراء من التجار الملتزمين بالأسعار العادلة.

وأشار أبو صدام إلى ضرورة عدم الانسياق وراء الشائعات التي قد تتسبب في حالة من القلق لدى المواطنين، مؤكدًا أن ترويج الأخبار غير الدقيقة حول نقص السلع أو ارتفاع أسعارها يخلق حالة من الهلع في الأسواق ويمنح فرصة للبعض لاستغلال الوضع ورفع الأسعار بشكل مبالغ فيه.

وأكد نقيب الفلاحين أن مصر تشهد حالة من الاستقرار في ملف الأمن الغذائي، حيث تتوافر مختلف أنواع الخضروات والفاكهة في الأسواق على مدار العام وبأسعار متفاوتة تلائم مختلف شرائح المستهلكين، لافتًا إلى أن الإنتاج المحلي يغطي الاحتياجات الأساسية للسوق، إلى جانب وجود فائض كبير من الإنتاج يتم توجيهه للتصدير.

وأضاف أن حجم الفائض من الخضراوات والفاكهة يصل إلى نحو ١٠ ملايين طن سنويًا يتم تصديرها إلى العديد من الأسواق الخارجية، وهو ما يعكس قدرة القطاع الزراعي المصري على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز الصادرات الزراعية.

وفي السياق ذاته، أشار أبو صدام إلى أن توجيهات القيادة السياسية خلال السنوات الماضية ركزت على تعزيز منظومة الأمن الغذائي، من خلال التوسع في المشروعات الزراعية وزيادة الرقعة المنزرعة، إلى جانب العمل على توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية يكفي احتياجات المواطنين لفترات طويلة.

واختتم نقيب الفلاحين تصريحاته بالتأكيد على أن هذه الإجراءات الاستباقية أسهمت في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات العالمية وتقليل تأثيراتها على السوق المحلية، موضحًا أن استمرار دعم القطاع الزراعي وتطويره يمثل أحد أهم ركائز حماية الأمن الغذائي للمصريين. اعمل مقدمة.

وقال الدكتور محمد الشافعي، نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن، إن زيادة أسعار السولار والبنزين تمثل وضعًا طبيعيًا في ظل الأحداث الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، مؤكدًا أن قطاع الدواجن لا يملك القدرة على التحكم في هذه الزيادات، لأنها مرتبطة بأسعار الطاقة العالمية وتكاليف التشغيل.

وأوضح الشافعي أن ارتفاع أسعار الوقود سينعكس بشكل مباشر على تكاليف النقل ومدخلات الإنتاج، ما قد يؤدي إلى زيادة أسعار الدواجن بنسبة قد تصل إلى ١٥٪ خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الفترة القادمة قد تشهد في المقابل تحسنًا في المعروض من الدواجن لعدة أسباب، في مقدمتها تحسن الأحوال الجوية، وهو ما يساهم في تقليل معدلات النفوق داخل المزارع، إضافة إلى انتهاء موسم شهر رمضان، حيث يتراجع الطلب على الدواجن نسبيًا مع اتجاه المستهلكين إلى شراء الكحك وحلويات العيد، الأمر الذي قد يساهم في زيادة المعروض بالسوق.

وفيما يتعلق بالتحديات الصحية التي تواجه القطاع، أوضح الشافعي أن المزارع تتأثر بشكل واضح بالتقلبات المناخية، سواء خلال موجات البرد الشديد في الشتاء أو الحرارة المرتفعة في الصيف، لافتًا إلى أن التأثير الأكبر يقع على المزارع الصغيرة المفتوحة، والتي تمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي مزارع الدواجن في مصر.

وأكد أن الحل الأساسي يتمثل في تشجيع تحويل هذه المزارع إلى عنابر مغلقة، مع تقديم قروض ميسرة للمربين ومنحهم فترة سماح تصل إلى عامين لسداد الديون، موضحًا أن العنابر المغلقة ترفع الإنتاجية بنحو ٦٠ إلى ٧٠٪، كما تسمح بإجراء ست دورات إنتاجية سنويًا، مقارنة بالعنابر المفتوحة، وهو ما يمثل شكلا من أشكال التوسع الرأسي في الإنتاج.

AlamALmalNews www.facebook.com/AlamALmalNews